مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد (62، العدد (1)، ص ص 191 - 243، الرياض (2014م/ 1435هـ)

الجرح والتعديل بالإشارة: دراسة استقرائية تحليلية

فهد بن عبدالعزيز العامر*

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(قدم للنشر في 22/ 05/ 1433هـ؛ وقبل للنشر في 12/ 07/ 1433هـ)

المستخلص: استخدم كبار المحدثين الإشارة بالرأس واليد وغيرهما، للدلالة على الجرح والتعديل عوضاً عن التصريح، وقد جمعت في هذا البحث تلك الإشارات المبثوثة في كتب الجرح والتعديل، ودرست دلالاتها بشكل تكاملي يستصحب ما يلي: 1- دراسة الإشارات المتشابهة بشكل جمعي، وهذا ساعد في التعرف على المراد بالإشارة بشكل أوضح. 2- الترجمة الكاملة للرجل الذي جاءت فيه إشارة، للاسترشاد على مدلول الإشارة بالنظر لأقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

الكلمات المفتاحية: الجرح والتعديل، ألفاظ الجرح والتعديل، دراسة أسانيد.

An Analytical Inductive Study on the Use of Gestures In *Al-Jarḥ wa Al-Ta'dīl (*Discrediting and Accrediting Hadith Narrators)

Fahad abdulaziz al amer*

Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

(Received 14/04/2012; accepted for publication 02/06/2012.)

Abstract: Major scholars of Hadith used gestures when executing operations of *al-Jarḥ wa al-ta'dīl (*discrediting and accrediting of Hadith narrators). The gestures implicitly expressed certain messages. This research identifies the gestures embedded in the books of *al-jarḥ wa al-ta'dīl* and discusses their meanings in a comprehensive way. It studies the gestures exhibiting similarities in a collective way, which enhances the understanding of the gesture meaning. It studies also the biography of the narrator in question so that the significance of the gesture can be adequately deduced in the light of related statements made by the experts of *al-Jarḥ wa al-ta'dīl* regarding the narrator. The research ends with sixteen conclusions. Further in-depth studies are recommended with respect to the gestures scholars used in the context of evaluating the status of a particular narrator.

Key Words: *al-jarḥ* (discrediting narrators); *al-ta'dīl* (accrediting narrators); Hadith narrators; chain of narrators; Hadith rank / grade.

(*) أستاذ مساعد بقسم السنة النبوية وعلومها،
كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (106200)، الرمز (11342)

(*) Assistant Professor, Department Sunnah and sciences,
College of osol aldean, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
Riyadh, Saudi Arabia, p.o box: 106200, Postal Code:11342

البريد الإلكتروني: *e-mail: alamirf@gmail.com*

المقدمة

الحمد لله الذي تفضل وامتن علينا بالشفتين واللسان، وكرمنا بالبيان، نفكر فنعرب، وننطق فنطرب، وأصلي وأسلم على أجل من نطق فأبان، وبلَّغ ما أنزل إليه بأنصح وأفصح لسان. وبعد: فإن اللسان هو المعبر الأول عن الرأي، وهو وسيلة التواصل بين الناس، لكن الناس على مرّ الزمان، وبمختلف الثقافات، يتعارفون على إشارات تبين عن آرائهم نيابة عن النطق. يعدلون للإشارة لسبب حيناً، وبدون سبب واضح حيناً آخر. وربما يتعارف الناس على إشارات بالغة الفصاحة في إيصال المعنى المراد تتفوق أحياناً على النطق.

وإذا بُني على الإشارة أحكام تتعلق بالآخرين فلابد أن تكون واضحة دالة معبرة عن المراد، وإذا لم تكن كذلك فلابد أن يُستوضح من مطلقها. وحين نراجع كتب الجرح والتعديل نجد أن الأئمة قد يعبرون عن رأيهم في الراوي بإشارة بالرأس أو الوجه، أو اليد. وهذه الإشارات أحكام –ولاشك –: قد يفسرها صاحبها، أو متلقيها وناقلها، وقد لا يحصل شيء من هذا، وتبقى بلا تفسير.

وقد لفت انتباهي هذا الصنيع من الأئمة من عدة جهات:

أ – أن بعض تلك الإشارات أصبحت ملازمة لبعض الرواة، فحين يُذكر الراوي المعين عند إمام يستخدم تلك الإشارة للتعبير عن رأيه فيه. يقول ابن المديني: «كنت إذا ذكرت غندراً ليحيى بن سعيد عوج فمه». وقال أحمد: «كان يحيى بن سعيد... وإذا ذكر عنده أبو بكر بن عياش، كلح وجهه» فهذان المثالان يدلان على أن هذه الإشارة من الإمام في حق ذاك الراوي لم تكن وليدة لحظتها، بل هي معنى مستقل كان يكرره لبيان رأيه في الراوي حين يسأل عنه.

ب – هناك إشارات لم تصحب بتفسير من صاحبها ولا من متلقيها وسامعها. قال البرذعي – حاكياً عن أبي زرعة –: «سألته عن سيف بن محمد قال: سيف وحرك رأسه» وهذا يشعر باستقلال تلك الإشارة بمعنى يخصها.

ج – بعض كبار أئمة الجرح والتعديل مثل: أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، استخدموا هذا الأسلوب في التعبير عن الجرح والتعديل.

د – هؤلاء الأئمة الكبار كانوا ينقلون إشارات غيرهم، ولو لم يكن لها أثر لعبروا عما فهموه منها دون نقلها، قال ابن المديني – عن عمرو بن مسلم –: «ذكره يحيى بن سعيد فحرك يده».

لهذا وغيره رأيت أن أتتبع هذا الأسلوب عند المحدثين في التعبير عن الجرح والتعديل، وأقوم بدراسته بشكل مستقل، ومعرفة ما خفي منه. وهذا البحث لا يهدف إلى التحقق من صدقية انطابق مدلول الإشارة على الراوي من عدمها بالنظر لبقية الأقوال في الراوي؛ ولهذا

لم أكن بحاجة لإعطاء حكم عام على الراوي، وإنما الهدف هو معرفة دلالة الإشارة الموجهة للراوي، والتي هي في النهاية تعتبراً رأياً من مجموعةِ آراء قيلت في الراوي.

الدراسات السابقة:

وقفت على بحثين خاصين حول الموضوع طبعا في مجلتين، هما:

1 – أوجز العبارة بالجرح والتعديل بالإشارة، لـ د. سعاد جعفر حمادي. مطبوع في مجلة الشريعة والعلوم الإسلامية في جامعة الكويت. ومنهجي في البحث يختلف عن منهج الدكتورة سعاد: فهي في بحثها تعطي أحكاماً عامة لما تدل عليه الإشارة في البداية، ثم تسرد الأقوال، ولم تنزل الأحكام التي ذكرتها على كل راوٍ على حدة، أوضح هذا بمثال: «تحريك الرأس» فقد ذكرت ما تفيده هذه الإشارة في البداية، ثم سردت تسعة عشر راوياً – وهو ما يمثل قريباً من (27٪) من عدد التراجم المذكورة في البحث – ولم تعلق إلا على أربعة منهم وباختصار. وهذا أحد تعليقاتها الأربعة قالت: «يعقوب بن حميد بن كاسب: قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن يعقوب بن كاسب، فحرك رأسه. قلت: كان صدوقاً في الحديث، فقال: لهذا شروط. وهذا طعن من جهة العدالة» وكما نرى فتعليقها مختصر، وقد لا يتضح الرابط بين القول وتعليقها – كما هنا –.

أما منهجي فمختلف؛ فقد وقفت بشكل تفصيلي مع كل إشارة قيلت في كل راوٍ، ودرست تلك الإشارة على حدة، وبينت حكمها، وما ظهر لي فيها حسب سياقها مستصحباً الأقوال التي قيلت في الراوي.

وفي بحثي زيادة تراجم وإشارات لم تذكر في بحثها.

2 – بحث: دلالة الرمز بالإشارة عند النقاد في الجرح والتعديل لـ د. عماد شمس محيي. طبع في مجلة العلوم الإسلامية في جامعة بغداد. وهو بحث متأخر عن بحث الدكتورة سعاد. ومنهجه مختلف عن منهجي أيضاً: فإن بحثي متوجه للإشارات التي تدل على الجرح والتعديل دون غيرها، أما بحث الدكتور عماد فهو عام للإشارات التي تدل على الجرح والتعديل وغيرها، ومن ذلك أنه أدخل الإشارات التي هي بمعنى «نعم، أو لا» المجردتين من أي معنى للجرح أو التعديل مثل: «قلت ليحيى: حبيب بن أبي ثابت، كنيته أبو يحيى؟ فقال برأسه، أي: نعم» وقد ذكر في هذا المعنى أكثر من ثلاث وعشرين إشارة، وهذا النوع أخذ حيزاً كبيراً يقارب ربع صفحات البحث الفعلية.

وأذكر كذلك:

أ – فاته أكثر من سبع وعشرين ترجمة، والإشارة فيها تفيد صراحة الجرح أو التعديل.

ب – لم يذكر الباحث ترجمة الراوي الذي جاءت فيه الإشارة، ولم يشر لمصادرها، فقد اقتصر على ذكر

الإشـارة مجـردة. ولا شـك في أهميـة وجـود الترجمـة، واستصحاب الأقوال التي قيلت في الراوي، لمحاولة فهم الإشارة من خلالها.

وهناك كتب ذكرت بعض الإشارات القليلة، مثل الكتب التي تناولت شرح ألفاظ الجرح والتعـديل بـشكل عام، لكن هذه الكتب ركزت عـلى الألفـاظ والأقـوال في الجرح والتعديل، والمذكور فيها مجرد أمثلة يسيرة.

وبعد هذا، أجزم أن هذه البحوث المتعـددة في هـذا الموضوع هي جهود تراكمية مفيدة متوجهة لفهم هذا النوع من الجرح والتعـديل. وتنـوع هـذه الدراسـات واخـتلاف منهجيتها وطريقتها يثري الموضوع، ويقويه بلا شك.

أسأل الله – تعالى – لنا جميعاً الأجر الأتم.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وفصلين، ومباحـث، وخاتمة.

- **الفصل الأول: الإشارة بالرأس، والوجه:**
  - المبحث الأول: تحريك الرأس.
  - المبحث الثاني: كلاحة الوجه.
  - المبحث الثالث: تحميض الوجه.
  - المبحث الرابع: تقطيب الوجه
  - المبحث الخامس: الإعراض بالوجه.
  - المبحث السادس: تغير الوجه ورفع الحاجبين.
  - المبحث السابع: تعويج الفم.
  - المبحث الثامن: الامتخاط، والبزق.
- **الفصل الثاني: الإشارة باليد:**
  - المبحث الأول: تحريك اليد.
  - المبحث الثاني: القول باليد هكذا.
  - المبحث الثالث: نفض اليد.
  - المبحث الرابع: الإيماء باليد.
  - المبحث الخامس: الإشارة باليد.
  - المبحث السادس: شَدُّ اليد.
  - المبحث السابع: الإيماء والإشارة باليـد، والأصـبع للفم.
  - المبحث الثامن: الإشارة إلى اللسان.
  - المبحث التاسع: القبض على اللسان.

عملي في هذا البحث:

1 – قمت بجمع كـل مـا قفـت عليـه مـن هـذه الإشارات من كتب التراجم وغيرها. وقد اقتصرت على الإشارات التي قصد منها جرح أو تعديل الراوي فقـط، ولا يدخل فيه ما كان مـن الإشـارات بمعنـى «نعـم، أو لا»، أو ما كان للتعجب كالضحك، وغيرها.

2 – ترجمت ترجمة كاملة لكل راوٍ أُشير إليه بـأي إشارة، وقد حرصت عـلى عـرض الأقـوال في الـراوي؛ لضرورة عدم عزل الإشارة عن محيطها وبيئتها المتمثلة في عموم الأقـوال التـي قيلـت في الـراوي، خاصـة وأننـي أستصحب هـذه الأقـوال لفهـم الإشـارة. ثـم إن ذكـر

الأقوال في الراوي وعرضها كاملة للمتلقي، يورث لديه – وبلا شك – طمأنينة للنتيجة التي أصل لها، أو تفتح أمامه أفقاً آخر يفيد في هذا الموضوع.

3 – تحققت من صحة نسبة الأقوال لأصحابها بالرجوع لكتاب صاحب القول، أو للمصدر الأقرب من صاحب القول.

4 – رتبت الأقوال في الراوي حسب الترتيب العلمي المعروف، وذلك بالبداية بأعلى التعديل، ثم ما دونه، وهكذا.

5 – بعد ذكري للأقوال في الراوي أجعل فراغاً، ثم أذكر القول الذي وردت فيه الإشارة.

6 – بعد ذكر القول أعقب عليه ببيان مدلول الإشارة، وأذكر ما يقتضي المقام ذكره.

7 – في نهاية البحث جعلت خاتمة ذكرت فيها الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت من خلال البحث.

أسأل الله – تعالى – أن يكون عملي خالصاً صواباً. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

الفصل الأول: الإشارة بالرأس، والوجه.

المبحث الأول: تحريك الرأس.

ريحان بن سعيد بن المثنى الناجي:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد بن منصور».

قال ابن معين: «ما أرى به بأساً»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الذهبي: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ». قال الدارقطني: «يحتج به». قال أبو حاتم: «شيخ لا بأس به.يكتب حديثه ولا يحتج به».

قال الآجري: «سألت أبا داود عنه فكأنه لم يرضه». قال ابن قانع: «ضعيف»، وقال العجلي: «منكر الحديث».قال البرديجى: «فأما حديث ريحان عن عباد عن أيوب عن أبي قلابة فهي مناكير».

قال أحمد: «سئل يحيى – وأنا أسمع – عن ريحان بن سعيد فقال: حدث عن عباد بن منصور. فقيل له: ما تقول فيه؟ فحرك رأسه، ثم قال: ما أرى به بأساً».

وضح الإمام أحمد مراده بهذه الإشارة، فهو أنزله عن رتبة الثقة، لكنه لم يضعفه، فهي دلالة على عدم الرضا الكامل. وهذه الإشارة الوحيدة بالرأس – مما وقفت عليه – والتي لم يقصد بها التضعيف.

العلل ومعرفة الرجال (3/ 22)، وسؤالات الآجري، لأبي داود ص (235)، والجرح والتعديل (3/ 517)، والثقات (8/ 245)، وسؤالات البرقاني، للدارقطني ص (30)، وتاريخ أسماء الثقات ص (89)، وتاريخ بغداد (8/ 427)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 289)، وتهذيب الكمال (9/ 260)،

وميـزان الاعتـدال (2/ 62)، والكاشـف (1/ 399)، والمغنـي في الـضعفاء (1/ 234)، وتهـذيب التهـذيب (3/ 260)، وتقريب التهذيب ص (212).

زياد بن أبي مسلم البصري:

وثقه ابن معين، وأحمد وأطراه جداً، وأبو داود. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: «كان من عباد أهل البصرة». قال أحمد: «حدثنا وكيع، ثنا شيخ كان يثبت زياد بن أبي مسلم يوثق». وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وقال ابن معين – مرة –: «يضعف». وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه وليس بقوي في الحديث»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

قال ابن المديني: «قلت ليحيى: إن عبد الرحمن زعم أن زياد أبا عمر كان ثبتاً، فعوج يحيى فمه، وقال: كان شيخاً لا بأس به، فأما في الحديث فلا».

قال ابن المديني: «قلت ليحيى: إن عبد الرحمن يثبت شيخين من أهل البصرة قال: من هما؟ قلت: زياد أبو عمر قال: فحرك يحيى رأسه، وقال كان يروي حديثين أو ثلاثة، ثم جاء بعد بأشياء. وكان شيخاً يغفل»... قال ابن عدي معلقاً على كلام أبي حاتم: «وزياد أبو عمر هذا إنما أشار يحيى القطان إلى أنه كان يروي حديثين أو ثلاثة، ثم جاء بعدُ بأشياء، فإنما يعني – والله أعلم – بأحاديث مقاطيع، فأما المسند فإني لم أر عنه شيئاً».

تحريك يحيى رأسه يدل على تضعيفه لزياد، وقد فسر يحيى هذه الإشارة منه، وأنه شيخ يغفل. ويؤيد هذا قوله فيه – مرة –: «كان شيخاً لا بأس به، أما في الحديث فلا».

سؤالات ابن الجنيد، لابن معين ص (425)، وسؤالات أبي داود، لأحمد ص (330)، والتاريخ الكبير (3/ 371)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (182)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 78)، والجرح والتعديل (3/ 547)، والكامل (3/ 193)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 298)، وتهذيب الكمال (9/ 515)، وميزان الاعتدال (2/ 97)، والتهذيب (3/ 331)، ولسان الميزان (2/ 500).

سعيد بن سليمان بن خالد النشيطي:

قال أبو داود: «لا أحدث عنه». قال الدارقطني: «تكلموا فيه».قال أبو حاتم: «لا نرضى سعيد بن سليمان النشيطى، وفيه نظر». قال ابن حجر: «ضعيف». قال الدارقطني: «ذاهب».

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن سعيد بن سليمان بن نشيط، فقال: نسأل الله السلامة. قلت: هو صدوق؟ قال: نسأل الله السلامة. وحرك رأسه، وقال: ليس بالقوى».

هذه الإشارة مع قوله: «نسأل الله السلامة» تدل على مزيد تأكيد لبعد سعيد عن مرتبة الصدوق، فهو يرى

عدم الرواية عنه سلامة تُسأل من الله؛ لأنه ضعيف. وأبان عن إشارته بمنطوقه، وأنه «ليس بالقوي».

سؤالات الآجري، لأبي داود ص (312)، والجرح والتعديل (4/ 26)، وسؤالات الحاكم، للداقطني ص (214)، وتهذيب الكمال (10/ 488)، وسير أعلام النبلاء (10/ 483)، وميزان الاعتدال (2/ 142)، والمغني في الضعفاء (1/ 261)، وتهذيب التهذيب (4/ 39)، وتقريب التهذيب ص (237).

سلام بن سلم الطويل:

قال إسحاق بن عيسى: «كان ثقة».

قال أحمد: «روى أحاديث منكرة»، وقال ابن معين: «له أحاديث منكرة»، وقال الساجي: «عنده مناكير»، وقال أحمد - مرة -: «منكر الحديث». قال ابن معين: «ليس بشيء».

ضعفه: ابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم - وزاد «تركوه»، وابن معين، وزاد: «لا يكتب حديثه»، والعجلي.

قال الجوزجاني: «ليس بثقة»، وقال ابن عمار: «ليس بحجة»، وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»، وقال البخاري: «تركوه»، وقال - مرة -: «يتكلمون فيه». قال أبو القاسم البغوي: «ضعيف الحديث جداً». وقال النسائي - مرة -، وابن خراش، وابن حجر: «متروك». وقال أبو نعيم: «متروك بالاتفاق». قال الحاكم: «روى أحاديث موضوعة»، وقال ابن حبان: «يروى عن الثقات الموضوعات كأنه كان المعتمد لها». قال ابن خراش - مرة -: «كذاب».

قال البرذعي: «ذكرت لأبي زرعة في حديث جرى عنده سلاماً الطويل، فحرك رأسه كالمتعجب من ذكري له، كأن سلاماً عنده في موضع لا يذكر، ومر بحديث في كتابنا عنه، عن قبيصة، عن سلام، فأمر أن نضرب عليه، وقال: سلام؟! ما تصنع به؟».

البرذعي فهم من تحرك أبي زرعة لرأسه أنه فعل هذا على سبيل التعجب، وهذا قريب. وتحريك الرأس تعجباً هنا يدل على التضعيف الشديد؛ لأن أبا زرعة يتعجب كيف يذكر تلميذه عنده سلاماً الطويل، وحاله في الضعف أشهر من أن تذكر؟ وقد جلّى أبو زرعة رأيه في سلام صراحة حين أمر بالضرب على حديثه، وسأل مُنكِراً «سلام؟! ما تصنع به؟».

تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (4/ 376)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال ص (117)، والتاريخ الكبير (4/ 133)، وأحوال الرجال ص (196)، وسؤالات البرذعي، لابن معين (2/ 567)، ومعرفة الثقات (1/ 443)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 158)، والجرح والتعديل (4/ 260)، والثقات (1/ 339)، والكامل (3/ 299)، وتاريخ بغداد (9/ 195)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي والمجروحين

(2/ 6)، وتعليقة على العلل، لابن أبي حاتم ص (42)، وشرح علل الترمذي، لابن عبدالهادي ص (79)، وتهذيب الكمال (12/ 227)، وميزان الاعتدال (2/ 175)، والكاشف (1/ 474)، والمغني في الضعفاء (1/ 270)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص (128)، وتهذيب التهذيب (4/ 248)، وتقريب التهذيب ص (261).

سويد بن سعيد الأنباري:

قال سلمة: «سويد ثقة ثقة».

قال العجلي: «ثقة من أروى الناس عن علي بن مسهر».

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه أنه قال: «صالح، أو قال: ثقه». وقال أحمد - مرة -: «ما علمت إلا خيراً». وقال البغوي: «كان من الحفاظ، وكان أحمد ينتقي عليه لولديه، فيسمعان منه».

قال أحمد - مرة -: «أرجو أن يكون صدوقاً». وقال: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر»، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق مضطرب الحفظ، ولاسيما بعد ما عمي»، وقال صالح بن محمد: «صدوق إلا أنه كان عمي، فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه». قال محمد بن يحيى الحراز: «سألت ابن معين عنه فقال: ما حدثك فاكتب عنه، وما حدث به تلقيناً فلا». قال ابن عدي: «هو إلى الضعف أقرب». وقال النسائي: «ليس بثقة». قال ابن معين: «سويد بن سعيد حلال الدم». وقال البخاري: «كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه». وقال البرذعي: «رأيت أبا زرعة يسيء القول، فيه فقلت له: فأيش حاله؟ قال: أما كتبه فصحاح. وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا». وقال الحاكم أبو أحمد: «عمي في آخر عمره، فربما لقن ما ليس من حديثه. فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن». وقال الإسماعيلي: «في القلب من سويد شيء من جهة التدليس». وقال ابن حبان: «كان أتى عن الثقات بالمعضلات... تجب مجانبة رواياته». وقال إبراهيم بن أبي طالب: «قيل لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟».

قال عبدالله بن علي بن المديني: «سئل أبي عنه فحرك رأسه، وقال: ليس بشيء».

وضح علي بن المديني دلالة إشارته، وأنها تفيد التضعيف الشديد لسويد حين قال: «ليس بشيء».

تاريخ أبي سعيد الطبراني عن ابن معين ص (21)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 407)، ومعرفة الثقات (1/ 442)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (187)، والجرح والتعديل (4/ 240)، والمجروحين ص (352)، والكامل (3/ 428)، وسؤالات السهمي، للدارقطني ص (216)، وتاريخ

بغداد (9/ 228)، ورجال صحيح مسلم (1/ 290)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 32)، وتهذيب الكمال (12/ 247)، وتذكرة الحفاظ (2/ 32)، وميزان الاعتدال (2/ 248)، والكاشف (1/ 472)، والمغني في الضعفاء (1/ 290)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (97)، والمدلسين، لأبي زرعة العراقي ص (56)، والكواكب النيرات (2/ 470)، والتبيين لأسماء المدلسين ص (31)، وتهذيب التهذيب (4/ 242)، وتقريب التهذيب ص (260)، وتعريف أهل التقديس ص (127)، ومغاني الأخيار (1/ 491)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (71)، وشذرات الذهب (2/ 93).

سيف بن محمد الثوري:

ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وقال أحمد: «ضعيف لا يكتب حديثه، ذاهب الحديث». وقال ابن معين: «ليس بثقة». وقال البخاري: «لا يتابع هو ذاهب الحديث». وقال ابن عدي: «هو بين الضعف جداً». وقال النسائي – مرة –: «ليس بثقة ولا مأمون، متروك»، وقال الدارقطني: «متروك». وقال أحمد بن حنبل: «قد حرقت حديث سيف بن محمد منذ حين». وقال ابن حبان: «كان شيخاً صالحاً متعبداً، إلا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير،... إذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع». وقال ابن معين – مرة –، وأحمد – مرة –، وأبو داود، والذهبي: «كذاب»، وقال ابن حجر: «كذبوه». وقال أحمد – مرة –، والساجي: «يضع الحديث».

قال البرذعي – عن أبي زرعة –: «سألته عن سيف بن محمد قال: سيف؟! وحرك رأسه».

هذه الإشارة من أبي زرعة يقصد بها التضعيف الأكيد على أقل تقدير، وهذا متوافق مع أقوال الأئمة فيه، وكأن قوله: «سيف» من باب التعجب والاستغراب أن يسأله عن من حاله معلومة. وقد قال مثل هذا تماماً عن عبدالرحمن الأفريقي كما يأتي، وفسر حركته بقولين له فيه، مؤداهما أنه ضعيف. وبالاستقراء فلم يحرك أبو زرعة رأسه عند ذكر راو إلا للتضعيف فما دونه.

تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (1/ 118)، (3/ 445)، (3/ 469)، والعلل ومعرفة الرجال (1/ 245)، والتاريخ الكبير (4/ 172)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 322)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (187)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 172)، والجرح والتعديل (4/ 277)، وعلل الحديث (2/ 80)، والمجروحين (1/ 346)، والكامل (3/ 431)، وتاريخ أسماء تاريخ بغداد (9/ 229)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 35)، وتهذيب الكمال (12/ 328)، وميزان الاعتدال (2/ 257)، والكاشف (1/ 476)، والمغني في الضعفاء (1/ 292)، والكشف الحثيث عمن

رمي بوضع الحديث ص (132)، وتهذيب التهذيب (4/ 260)، وتقريب التهذيب ص (262)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (72).

عبدالرحمن بن حماد الطلحي:

قال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال الأزدي: «ضعيف».

وقال ابن حبان: «ساقط الاحتجاج به؛ لما أتى مما لا أصل له في الروايات».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عنه، فقال: أسأل الله السلامة. وحرك رأسه».

هذه الإشارة المقترنة بقوله: «أسأل الله السلامة» تفيد التضعيف. فهو يسأل الله السلامة من حال هذا الراوي أو من الرواية عنه، وعلى أي معنى منهما فدلالة العبارة على عدم قبول الراوي واضحة. وستأتي مثل هذه الإشارة مع هذا التعبير في الترجمة التالية، ووصفَ أبو زرعة الراوي هناك بأنه: «ليس بالقوي» مما يوضح أن المقصود بها هنا التضعيف.

الجرح والتعديل (5/ 226)، والمجروحين (2/ 60)، وغنية الملتمس ص (261)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 93)، والمغني في الضعفاء (2/ 378)، ولسان الميزان (3/ 413).

عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي:

وثقه: يحيى بن سعيد - مرة -، وأحمد بن صالح، وسحنون.

وقال الساجي: «كان ابن وهب يطريه». وقال الترمذي: «رأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث». وقال ابن مهدي: «هو مليح الحديث. ليس مثل غيره في الضعف»، وقال يعقوب بن شيبة: «ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح»، وقال ابن معين: «ليس به بأس، وفيه ضعف»، وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به، وفي حديثه ضعف»، وقال الحربي: «غيره أوثق منه»، وقال الساجي: «فيه ضعف».

ضعفه: ابن معين،، وهشام بن عروة، والقطان - مرة -، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي، وأبو بكر بن أبي داود. وقال أحمد، وصالح بن محمد: «منكر الحديث». وقال أبو زرعة، والدراقطني: «ليس بالقوي»، وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم». وقال ابن مهدي: «ما ينبغي أن يروى حديث عنه»، وقال أحمد: «لا أكتب حديثه». وقال ابن عدي: «عامة حديثه لا يتابع عليه». وقال أحمد: «ليس بشيء». وقال الجوزجاني: «كان صادقاً خشناً غير محمود في الحديث»، وقال ابن خزيمة: «لا يحتج به». وقال ابن خراش: «متروك». وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات... وكان يدلس عن محمد بن سعيد المصلوب».

قال البرذعي - عن أبي زرعة -: «وسئل عن

حديث الصّدائي في الآذان، فقال: «الإفريقي؟! وحرك رأسه».

إشارة أبي زرعة هذه تعني التضعيف، كما عرف عنه أن تحريكه لرأسه يعني التضعيف، وقد صرح بهذا فمرة قال: «ضعيف» ومرة قال: «ليس بالقوي».

تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (4/ 411)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص (141)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال ص (78)، والعلل، لأحمد - رواية المروذي - ص (84)، والتاريخ الكبير (5/ 283)، وأحوال الرجال ص (153)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 321، (389،517)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (206)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 332)، والجرح والتعديل (5/ 234)، والمجروحين (2/ 50)، والكامل (4/ 279)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص (15)، وتاريخ أسماء الثقات ص (147)، وتاريخ بغداد (10/ 214)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 94)، وتاريخ دمشق (34/ 344)، ومعجم ابن عساكر (1/ 531)، وتهذيب الكمال (16/ 102)، وسير أعلام النبلاء (6/ 411)، وميزان الاعتدال (2/ 561)، والكاشف (1/ 627)، والمغني في الضعفاء (2/ 380)، وتهذيب التهذيب (6/ 157)، وتقريب التهذيب ص (340)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (192)، وأسماء المدلسين ص (68)، وشذرات الذهب (1/ 233).

عبدالرزاق بن عمر الدمشقي:

قال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»، وقال الدارقطني، والدولابي: «ضعيف»، وقال الدارقطني - مرة -: «ضعيف يعتبر به»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث لا يكتب حديثه»، وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم»، وقال أبو داود: «ضعيف الحديث سرقت كتبه وكانت في خرج، وكان يتبع حديث الزهري من هاهنا وهاهنا، وليس حديثه بشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال ابن معين - مرة - والنسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن معين - مرة -: «ليس بشيء». وقال النسائي، وابن حجر: «متروك الحديث». وقال ابن معين - مرة -: «كذاب». وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار من سوء حفظه وكثرة وهمه، فلما كثر ذلك في روايته استحق الترك». وقال أبو مسهر: «يترك حديثه عن الزهري، ويؤخذ عنه ما سواه»، وقال البرذعي: «أحاديثه عن غير الزهري ليس فيها تلك المناكير. قال: وقد تتبعت حديثه عن إسماعيل ابن أبي المهاجر فوجدته مستقيماً».

قال البرذعي: «سألت أبا زرعة عن عبد الرزاق ابن عمر الدمشقي: فحرك رأسه، وقال: يحدث عن الزهري أحاديث مقلوبة».

هذا الإشارة من أبي زرعة تدل على التضعيف،

وقد استخدمها مع غير عبدالرزاق للتضعيف. ويؤكد هذا أنه صرح بتضعيفه - مرة - فقال: «ضعيف الحديث».

التاريخ الكبير (6/ 131)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 484)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (209)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 106)، والجرح والتعديل (6/ 39)، والعلل، لابن أبي حاتم (1/ 902)، والكامل (5/ 310)، وسؤالات البرقاني للدارقطني ص (48)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 103)، والمجروحين (2/ 160)، وتاريخ دمشق (36/ 156)، وتهذيب الكمال (18/ 47)، وميزان الاعتدال (2/ 608)، والمغني في الضعفاء (2/ 392)، وشرح علل الترمذي (1/ 371)، وتهذيب التهذيب (6/ 277)، وتقريب التهذيب ص (354).

فليح بن سليمان الخزاعي:

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدار قطني: «يختلفون فيه، وليس به بأس»، وقال ابن عدي: «لا بأس به»، وقال الساجي: «هو من أهل الصدق، ويهم». وقال الحاكم أبو عبد الله: «اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره». وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ».

ضعفه: ابن معين، وابن أبي شيبة، والنسائي. وزاد ابن معين: «وهم يشتهون حديثه ويكتبونه». وقال أبو حاتم والنسائي - مرة -: «ليس بقوي»، وكذا قال ابن معين وزاد: «ولا يحتج به». وقال الآجري: «قلت لأبي داود: قال ابن معين: عاصم بن عبيد الله، وابن عقيل، وفليح لا يحتج بحديثهم. قال: صدق». وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالمتين عندهم». وقال الرملي عن أبي داود: «ليس بشيء».

قال البرذعي: «قيل لأبي زرعة: فليح؟ فحرك رأسه، وقال: واهي الحديث، هو وابنه محمد بن فليح جميعاً واهيان».

تحريك أبي زرعة لرأسه جاء معبراً عن التضعيف - كما هي عادته حين يحرك رأسه - وقد فسر هذه الإشارة تصريحاً، وأن فليحاً «واهي الحديث».

الطبقات الكبرى (5/ 415)، وسؤالات ابن الجنيد، لابن معين ص (438)، وسؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني ص (117)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 366)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (226)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 466)، والجرح والتعديل (6/ 84)، والثقات (7/ 324)، ومشاهير علماء الأمصار (1/ 225)، والكامل (6/ 30)، وسؤالات الحاكم، للدارقطني ص (172)، والتعديل والتجريح (3/ 1189)، ورجال صحيح البخاري (2/ 610)، وتسمية من أخرج لهم البخاري، ومسلم

ص (206)، ورجال صحيح مسلم (2/ 136)، وتهذيب الكمال (23/ 317)، وسير أعلام النبلاء (7/ 351)، وميزان الاعتدال (3/ 365)، والكاشف (2/ 125)، والمغني في الضعفاء (2/ 516)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (152)، وتهذيب التهذيب (8/ 272)، وتقريب التهذيب ص (448)، ومغاني الأخيار (4/ 24).

القاسم بن عوف الشيباني:

ذكره ابن حبان في الثقات.

قال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ومحله عندي الصدق»، وقال ابن حجر: «صدوق يغرب». وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه». وقال النسائي: «ضعيف الحديث». وقال يحيى القطان حكاية عن شعبة: «إنه رآه وتركه».

قال ابن المدينى: «ذكرنا ليحيى – يعنى: القطان – القاسم بن عوف الشيباني، فقال: قال شعبة: دخلت عليه. فحرك رأسه. قلت ليحيى: ما شأنه؟ قال: فجعل يحيد. فقلت: ضعفه في الحديث؟ فقال: لو لم يضعفه لروى عنه».

هكذا جاء في الجرح والتعديل، وفي تهذيب الكمال وتهذيبه.

وجاء في الكامل: «عن علي قال: ذكرت ليحيى القاسم بن عوف الشيباني، فقال يحيى: قال شعبة: دخلت عليه. وحرك يحيى رأسه. فقلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحدث. قلت ليحيى: ضعيف في الحديث؟ قال: لو لم يضعفه لروى عنه». وكذا في الميزان، ولعل الذهبي نقلها من الكامل.

وجاء في مختصر الكامل: «قاسم بن عوف الشيباني. قال علي بن المديني: ذكرته ليحيى، فقال: قال شعبة: دخلت عليه – وحرك يحيى رأسه. فقلت: ما شأنه؟ ضعيف في الحديث؟ قال: لو لم يضعفه لروى عنه».

في رواية الكامل التصريح بأن يحيى هو الذي حرك رأسه. وتحريك الرأس هنا ظاهر أن المقصود به التضعيف؛ فيحيى وافق شعبة في رأيه فيه، ولذا اكتفى بكلامه عنه، ولم يعترض. وهذا ما فهمه ابن المديني، فحين رأى يحيى يحرك رأسه سأله مباشرة عن التضعيف، فكأن من المستقر عند علي أن تحريك الرأس يعني التضعيف فسأل للتأكيد.

الضعفاء، للعقيلي (3/ 477)، والجرح والتعديل (7/ 115)، والثقات (5/ 305)، والكامل (6/ 37)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 15)، وتهذيب الكمال (23/ 400)، وميزان الاعتدال (3/ 376)، والكاشف (2/ 129)، والمغني في الضعفاء (2/ 520)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (152)، وتهذيب التهذيب (8/ 293)، وتقريب التهذيب ص (451)، ومختصر الكامل ص (630).

محمد بن عكاشة الكرماني:

وصفه بالكذب: أبو زرعة، وأبو الهيثم، والذهبي. ووصفه بوضع الحديث: الدارقطني، والحاكم، وسهل بن السري.

قال البرذعي: «قلت لأبي زرعة: محمد بن عكاشة الكرماني؟ فحرك رأسه. فقال: رأيته وكتبت عنه، وكان كذاباً».

فسر أبو زرعة إشارته، وأن محمد بن عكاشة كذاب. وهذا على عادة أبي زرعة في أنه يحرك رأسه لجرح الراوي، وإن اختلفت مرتبة الجرح.

سؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 539)، والجرح والتعديل (8/ 52)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص (21)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 86)، وتاريخ دمشق (54/ 228)، وميزان الاعتدال (3/ 650)، والمغني في الضعفاء (2/ 615)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص (219)، ولسان الميزان (5/ 286).

ناصح بن العلاء البصري:

وثقه: ابن معين - مرة -، وابن المديني، والبخاري - مرة -، وأبو داود، والدارقطني - مرة -، والحاكم أبو عبدالله.

قال ابن معين - مرة -: «ضعيف»، وقال - أخرى -: «ليس بثقة»، وقال - مرة -: «ليس بشيء».

قال الدارقطني - مرة -: «ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم»، وقال ابن حجر: «لين الحديث». قال البخاري - مرة -، وأبو نعيم: «منكر الحديث». قال ابن حبان: «منكر الحديث جداً على قلة روايته، لا يجوز الاحتاج به إذا انفرد».

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه فقال: شيخ بصري، وحرك رأسه، وهو منكر الحديث».

بين أبو حاتم رأيه في ناصح، وأنه منكر الحديث، وحرك رأسه مع هذا تأكيداً للحكم، وبيان عدم رضاه عن حاله. فهذه الإشارة مفسرة تصريحاً من صاحبها.

تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (4/ 75، 88)، والتاريخ الكبير (8/ 121)، وسؤالات الآجري، لأبي داود ص (342)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (240)، والضعفاء، للعقيلي (4/ 310)، والجرح والتعديل (8/ 503)، والمجروحين (3/ 55)، والكامل (7/ 48)، والضعفاء، لأبي نعيم ص (155)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 156)، وتهذيب الكمال (29/ 264)، وميزان الاعتدال (4/ 240)، والمغني في الضعفاء (2/ 692)، وتهذيب التهذيب (10/ 359)، وتقريب التهذيب ص (557).

يزيد بن أبي زياد الهاشمي:

قال أحمد بن صالح المصري: «يزيد بن أبي زياد

ثقة، ولا يعجبني قول من تكلم فيه». وقال العجلي: «جائز الحديث». وقال جرير: «كان أحسن حفظاً من عطاء».

قال يعقوب بن سفيان: «وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره، فهو على العدالة والثقة». وقال أبو داود: «لا أعلم أحداً ترك حديثه. وغيره أحب إلي منه»، وقال ابن عدي: «هو من شيعة الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه».

وقال ابن معين، وابن قانع: «ضعيف»، وقال الجوزجاني: «سمعتهم يضعفون حديثه»، وقال أحمد: «ليس حديثه بذاك»، وقال - مرة -: «ليس بالحافظ»، وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والبرديجي: «ليس بالقوي»، وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم». وقال أبو زرعة: «لين يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال ابن المبارك: «ارم به». وقال أبو أسامة: «لو حلف لي خمسين يميناً قسامة ما صدقته. يعني في هذا الحديث». وقال ابن سعد: «كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب». وقال ابن حبان: «كان صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، وكان يلقن ما لقن، فوقعت المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح». وقال الدارقطني: «لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيراً، ويلقن إذا لقن». وقال ابن فضيل: «كان من أئمة الشيعة الكبار». قال شعبة: «كان رفاعاً».

قال علي بن سعيد النسائي: «سئل أحمد بن حنبل عن يزيد بن أبي زياد فضعفه، وحرك رأسه».

تحريك الإمام أحمد لرأسه أعطى مزيد تأكيد للتضعيف الذي نقله علي بن سعيد، فهو لم يكتفِ بالقول فقط. والفعل هنا له مدلوله؛ ولذا نُقل عنه مع القول. وهذا الوصف يتماشى مع بقية أقوال أحمد في تضعيفه.

الطبقات الكبرى (6/ 340)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري - (1/ 93، 228)، و(3/ 361)، و(4/ 59)، وسؤالات ابن الجنيد، لابن معين ص (447، 450)، ومن روي عنه من أولاد العشرة ص (126)، والعلل ومعرفة الرجال (1/ 368، 484)، وسؤالات أبي داود، للإمام أحمد ص (294)، والتاريخ الكبير (8/ 334)، وأحوال الرجال ص (92)، وسؤالات الآجري، لأبي داود ص (158)، ومعرفة الثقات (2/ 364)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (252)، والضعفاء، للعقيلي (4/ 379)، والجرح والتعديل (9/ 265)، والكامل (7/ 275)، وسؤالات البرقاني، للدارقطني ص (72)، وتاريخ أسماء الثقات ص (256)، والمجروحين (3/ 99)، وتهذيب الكمال (32/ 135)، وسير أعلام النبلاء (6/ 129)، وميزان الاعتدال (4/ 423)، والكاشف (2/ 382)، والمغني في الضعفاء (2/ 749)، وديوان الضعفاء والمتروكين

ص (342)، والكواكب النيرات (1/ 509)، وتهذيب التهذيب (11/ 287)، وتقريب التهذيب ص (601)، وتعريف أهل التقديس ص (116)، ومغاني الأخيار (5/ 269)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (176).

يعقوب بن حميد بن كاسب المدني:

وثقه: ابن معين، ومسلمة.

قال البخاري: «لم يزل خيراً هو في الأصل صدوق»، وقال ابن عدي: «لا بأس به وبرواياته، وهو كثير الحديث كثير الغرائب».

وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال الدوري: «قال ابن معين: ليس بثقة. قلت: من أين قلت ذاك؟ قال: لأنه محدود. قلت: أليس هو في سماعه ثقة؟ قال بلى». وقد أجاب الزبيري فيما نقله ابن أبي خيثمة: «قلت لمصعب الزبيري: إن ابن معين يقول في ابن كاسب: إن حديثه لا يجوز؛ لأنه محدود. فقال: بئس ما قال؛ إنما حسده الطالبيون في التحامل. وابن كاسب ثقة مأمون صاحب حديث، وكان من أمناء القضاة زماناً». وقال الحاكم أبو عبد الله: «لم يتكلم فيه أحد بحجة». وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم».

قال صالح جزرة: «تكلم فيه بعض الناس». قال أبو زرعة: «قلبي لا يسكن على ابن كاسب». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «ليس بشيء»، وقال - مرة -: «ليس بثقة». وقال عباس العنبري: «يوصل الحديث». وقال زكريا بن يحيى: «رأيت أبا داود السختياني قد جهل حديث يعقوب بن كاسب، وقال: مات على ظهور كتبه، فسألته عنه، فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعنا، ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري:كانت مراسيل، فأسندها، وزاد فيها».

قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي زرعة: ثقة؟ فحرك رأسه. قلت:كان صدوقاً في الحديث؟ قال: لهذا شروط».

قال الذهبي: «سئل أبو زرعة عنه، فحرك رأسه».

هذه الإشارة يفهم أنها جواب للسؤال بمعنى «لا» ولهذا انتقل ابن أبي حاتم ليسأله عن الرتبة التي دون الثقة. ولا تفيد حكماً مستقلاً على الرجل كما قد يفهم من نقل الذهبي الذي اختصر المنقول عن أبي زرعة.

تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (3/ 173)، والتاريخ الكبير (8/ 401)، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص (246)، والضعفاء للعقيلي (4/ 446)، والجرح والتعديل (9/ 206)، والثقات (9/ 285)، والكامل (7/ 151)، والتعديل والتجريح (3/ 1424)، وتقييد المهمل ص (600)، وترتيب المدارك (1/ 188)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 215)، وتهذيب الكمال (32/ 318)، وسير أعلام النبلاء (11/ 158)، وتذكرة الحفاظ (2/ 40)، وميزان

الاعتدال (4/ 450)، والكاشف (2/ 393)، والمغني في الضعفاء (2/ 758)، والمعين في طبقات المحدثين ص (22)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (201)، وتهذيب التهذيب (11/ 237)، وتقريب التهذيب ص (607)، ومغاني الأخيار (5/ 292)، وشذرات الذهب (2/ 98).

***

المبحث الثاني: كلاحة الوجه[1].

عبد الله بن نافع الصائغ:

وثقه: ابن معين، والنسائي، والعجلي. وقال الخليلي: «لم يرضوا حفظه، وهو ثقة. أثنى عليه الشافعي، وروى عنه حديثين، أو ثلاثة». قال ابن حجر: «ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين».وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما اخطأ». وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وقال النسائي – مرة –: «ليس به بأس». وقال ابن عدي: «هو في رواياته مستقيم الحديث». وقال ابن قانع: «صالح». وقال الدارقطني: «يعتبر به».

وقال أحمد: «لم يكن صاحب حديث كان ضعيفاً فيه». وقال – مرة –: «لم يكن يحسن الحديث». وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ، لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالحافظ عندهم». وقال البخاري: «في حفظه شيء»، وقال – مرة –: «يعرف حفظه وينكر. وكتابه أصح». وقال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: كان عبدالله بن نافع أعلم الناس برأي مالك، وحديثه. كان يحفظ حديث مالك كله، ثم دخله بآخره شك».

قال البردعي – عن أبي زرعة –: «ذكرت أصحاب مالك، فذكرت عبد الله بن نافع الصائغ، فكلح وجهه».

كلاحة وجه أبي زرعة تدل على تضعيف عبدالله، والسياق هنا عن أصحاب مالك، وهذا قد يشي بأن أبا زرعة لا يرضى حديث عبدالله عن مالك، وقد ذكر الإمام أحمد أن حديثه عنه قد دخله شك في آخره. وقد نقل البرذعي مثل هذه الإشارة عن أبي زرعة في حال أبي هارون البكاء – كما سيأتي – وصرح أنه لا يروي عنه.

الطبقات الكبرى (5/ 438)، وسؤالات أبي داود، لأحمد ص (226)، ومعرفة الثقات (2/ 63)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 311)، والجرح والتعديل (5/ 184)، والثقات (8/ 348)، والكامل (4/ 242)، وتهذيب الكمال (16/ 208)، وسير أعلام النبلاء

(1) الكلوح، هو ظهور الأسنان مع العبوس. وقد يطلق على العبوس بشكل عام.
تهذيب اللغة (4/ 102)، والمخصص (3/ 471)، ولسان العرب (2/ 574)، وتهذيب الصحاح (1/ 190)، وتاج العروس (2/ 213).

(10/ 371)، والمغني في الضعفاء (1/ 360)، والكاشف (1/ 602)، وتهذيب التهذيب (6/ 46)، وتقريب التهذيب ص (326)، ومغاني الأخبار (3/ 167).

عمرو بن عثمان الكلابي الرقي:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما اخطأ».

قال ابن عدي: «له أحاديث صالحة عن زهير وغيره، وقد روى عنه ناس من الثقات هو ممن يكتب حديثه».

قال الذهبي: «لين تركه النسائي». وقال ابن حجر: «ضعيف». وقال أبو حاتم: «يتكلمون فيه كان شيخاً أعمى بالرقة يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكرة لا يصيبونه في كتبه. أدركته ولم أسمع منه، ورأيت من أصحابنا من أهل العلم قد كتب عامة كتبه لا يرضاه، وليس عندهم بذلك». وقال النسائي، والأزدي: «متروك». وقال العقيلي عن أحمد بن علي الأبار: سألت علي بن ميمون الرقي عن عمرو بن عثمان الكلابي، فقال: «كان إنسان عندنا يقال له: أبو مطر، فمات فجاءني ابنه بكتب أبيه أبيعها له، فقال لي عمرو بن عثمان الكلابي: جئني بشيء منها فجئت. فكان يحدث منها. فلما مات عمرو بن عثمان ردوها علي فرددتها على أهلها».

قال: سعيد بن عبد الرحمن عن سهيل: «ذكرت لأبي زرعة عمرو بن عثمان الكلابي فكلح وجهه، وأساء الثناء عليه».

هذه الإشارة من أبي زرعة مقرونة بعبارة لم ينقلها لنا سعيد - الذي وصف وجه أبي زرعة - وإنما ذكر أنه أساء الثناء عليه، وحين نستصحب أقوال العلماء في عمرو، وأن حاله عندهم تراوح بين الضعف والضعف الشديد، فإن هذه الإشارة مع ما انضاف لها من ثناء سيئ تدل على الضعف الشديد، فهي تلامس رأي النسائي والأزي فيه.

التاريخ الكبير (6/ 354)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 759)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (219)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 287)، والجرح والتعديل (6/ 249)، والكامل (5/ 140)، والثقات، لابن حبان (8/ 483)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني ص (17)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 229)، وتهذيب الكمال (22/ 147)، والكاشف (2/ 83)، والمغني في الضعفاء (2/ 486)، وتهذيب التهذيب (8/ 68)، وتقريب التهذيب ص (424)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص (291).

فرج بن فضالة:

قال ابن معين: «ليس به بأس». وقال - مرة -: «صالح». وقال ابن المديني: «هو وسط وليس بالقوي». قال أبو داود عن أحمد: «إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس. ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير». وقال

أبو حاتم: «صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه نكارة، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح».

وقال ابن معين، والدارقطني، والساجي: «ضعيف الحديث»، وقال ابن المديني: «ضعيف لا أحدث عنه»، وقال النسائي، وابن حجر: «ضعيف»، وقال ابن عدي: «هو مع ضعفه يكتب حديثه». وقال الحاكم أبو أحمد: «حديثه ليس بالقائم». وقال البخاري، ومسلم: «منكر الحديث». وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل الاحتجاج به».

قال عمرو بن علي: «كنا عند يحيى بن سعيد، فقال معاذ: حدثنا فرج بن فضالة، فرأيت يحيى كلح وجهه».

هذه الإشارة من يحيى تدل على التضعيف، وقد بين هذا الساجي حيث ذكر أن يحيى كان لا يحدث عن فرج. وهذا الحكم من يحيى متساوق مع آراء بقية الأئمة التي تضعفه.

سؤالات ابن الجنيد، لابن معين ص (429)، وسؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ص (265)، والتاريخ الكبير (7/ 134)، والضعفاء الصغير ص (99)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (227)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 462)، والجرح والتعديل (7/ 85)، والمجروحين (2/ 206)، والكامل (6/ 28)، وتاريخ بغداد (12/ 394)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 4)، وتهذيب الكمال (23/ 156)، والكاشف (2/ 120)، والمغني في الضعفاء (2/ 509)، وتهذيب التهذيب (8/ 234)، وتقريب التهذيب ص (444)، ومغاني الأخيار (4/ 11)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (125).

أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي:

وثقه: ابن معين، وأبو داود، والعجلي. قال الحسن بن عيسى: «ذكر ابن المبارك أبا بكر بن عياش فأثنى عليه». وقال أحمد: «صدوق ثقة صاحب قرآن وخير». وقال أحمد: «ثقة، وربما غلط». وذكر مهنا عنه أنه قال: «لم يكن يخطئ في كتابه، وإنما خطؤه في حفظه». وقال العجلي- مرة -: «كان ثقة قديماً صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ. تعبد سبعين سنة».وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط»، وقال الذهبي: «ثقة يغلط». وقال ابن حجر: «ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه. وكتابه صحيح». وقال ابن معين: «يروى عنه، ليس به بأس». وقال ابن عدي: «لا بأس به؛ وذاك أني لم أجد له حديثاً منكراً...». قال الساجي: «صدوق يهم»، وقال الدارمي: «من أهل الصدق والأمانة، وليس بذاك في الحديث». وقال البزار: «لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه

أهل العلم واحتملوا حديثه». وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالحافظ عندهم».

ضعفه: ابن معين - مرة -، وابن نمير. قال يعقوب بن شيبة:»... في حديثه اضطراب». وقال أبو نعيم: «لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطاً منه». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «من العباد الحفاظ المتقنين... والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم».

قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: «لو كان أبو بكر بن عياش حاضراً ما سألته عن شيء. ثم قال: إسرائيل فوق أبي بكر. وكان يحيى بن سعيد إذا ذكره عنده كلح وجهه».

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى بن سعيد إذا ذكر عنده أبو بكر بن عياش كلح وجهه، وأعرض».

وقال أحمد: «كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بأبي بكر، وإذا ذكر عنده، كلح وجهه».

هذا التعدد في النقل يدل على أنه لم يفعل هذه الإشارة مرة واحدة، بل يدل على أنه قد ربطها بأبي بكر، ولم تكن عارضة، وقد صرح بهذا ابن المديني بقول: «وكان يحيى إذا ذكر عنده كلح وجهه». وهذا يدل على الاستمرار، فهي جرح مستقل.

وأبو بكر بن عياش معروف بالعبادة البالغة، وهو من أهل السنة المشهورين بها. قال ابن المبارك: «ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش». وعند ابن حبان أنه صام وقام سبعين سنة، ولم يعلم له بالليل نوم. ولذا فكلوح وجه يحيى رحمه الله حينما ذكر عنده أبو بكر متوجه إلى تضعيفه من جهة ضبطه وروايته لا عدالته قطعاً، وقد صرح بما يؤيد هذا ابن حبان حيث قال: «كان يحيى القطان، وعلى بن المديني يسيئان الرأي فيه؛ وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه، فكان يهم إذا روى».

الطبقات الكبرى (3/ 386)، والعلل ومعرفة الرجال (2/ 480)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري - (3/ 574)، وسؤالات الآجري، لأبي داود ص (151)، ومعرفة الثقات (2/ 388)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 188)، والجرح والتعديل (9/ 348)، والثقات (7/ 669)، والكامل (4/ 29)، وتاريخ بغداد (14/ 371)، ورجال صحيح البخاري (2/ 829)، وحلية الأولياء (8/ 303)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 228)، وصفة الصفوة (3/ 164)، وتهذيب الكمال (33/ 129)، وسير أعلام النبلاء (8/ 495)، وتذكرة الحفاظ (1/ 194)، والكاشف (2/ 412)، والمغني في الضعفاء (2/ 774)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (207)، والكواكب النيرات (1/ 441)، والاغتباط بمن رمي بالاختلاط ص (61)، وتهذيب التهذيب (12/ 31)، وشذرات الذهب (1/ 327).

موسى بن محمد، أبو هارون البكاء:

قال أبو حاتم: «محله الصدق»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال - مرة -: «أعرفه، ليس هو ممن ينبغي أن يكتب عنه»، وقال أحمد: «ليس بثقة، ولا أمين، ولا كرامة».

قال البرذعي - عن أبي زرعة -: «أبو هارون البكاء فكلح وجهه، وقال: بيده هكذا ، قلتُ: فأي شيء أنكروا عليه؟ قال: أما شيء كذا فلا أعلمه إلا أن أصحابنا حكوا عن يحيى بن معين أنه قال: فيه شيئا ليس من طريق الحديث مثل الشرك – في تاريخ دمشق الشراب – وأشباهه».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن أبى هارون البكاء فكلح وجهه. فقيل له أي شيء أنكروا عليه؟ فقال: لا أعلم شيئاً أنكروا عليه. وأنا لا أحدث عنه، ولا يعرف بالعراق».

هذه الإشارة تكررت من أبي زرعة في حال أبي هارون مرتين: حين سأله ابن أبي حاتم وحين سأله البرذعي، وقد بين أبو زرعة سببها، وأنها متوجهة إلى عدالة أبي هارون كما نَقل عن ابن معين. وهذه الإشارة تضعيف شديد؛ فقد جمع كلاحة الوجه وتحريك اليد، ويقاربها قول أحمد: «ليس بثقة ولا أمين ولا كرامة».

سؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 473)، والجرح والتعديل (8/ 160)، والعلل، لابن أبي حاتم (1/ 891)، وتاريخ بغداد (13/ 35)، وتاريخ دمشق (61/ 207)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 149)، وميزان الاعتدال (4/ 220)، والمغني في الضعفاء (2/ 686)، ولسان الميزان (6/ 129).

***

المبحث الثالث: تحميض الوجه[2].

سيف بن وهب التيمي، أبو وهب البصري:

ذكره ابن حبان في الثقات.

قال البخاري: «قال لي عمرو بن علي: سمعت أبا عاصم قال: رأيت سيف بن وهب، وكان حسن الحديث».

ضعفه: أحمد، والنسائي. وقال أحمد - مرة -: «زعموا أنه ضعيف الحديث»، وقال يحيى بن سعيد: «سألت شعبة عنه فقال: كان فسلاً».

قال ابن المدينى: «سألت يحيى بن سعيد عنه فحمض وجهه، وقال: كان هالكاً من الهالكين».

فسر الإمام يحيى بن سعيد القطان هذه الإشارة

(2) تحميض الوجه، مأخوذة من الحركة غير الإرادية والتي تحصل لعضلات الوجه حينما يذوق الإنسان شيئاً حامضاً، والحامض من الشراب والطعام هو ما يقرص طعمُه اللسان. ومنه الحَمْضُ: وهو ما ملُح وأَمَرّ من النبات.
الصحاح (3/ 209)، ومعجم مقاييس اللغة (2/ 105)، والمحكم (3/ 138)، ولسان العرب (7/ 138)، والقاموس المحيط (2/ 340).

(تحميضه لوجهه) بقوله: «كان هالكاً من الهالكين»، وهي تضعيف شديد وعدم رضا.

العلل ومعرفة الرجال (3/ 241)، والتاريخ الكبير (4/ 169)، والتاريخ الأوسط (1/ 286)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (187)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 171)، والثقات (4/ 339)، والكامل (3/ 436)، وتهذيب الكمال (12/ 336)، وميزان الاعتدال (2/ 259)، والمغني في الضعفاء (2/ 293)، وتهذيب التهذيب (4/ 262)، والتقرب ص (262)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص (161).

ميمون أبو عبدالله:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يحيى القطان سيئ الرأي فيه». وقال أبو داود: «تكلم فيه». وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم». وقال أحمد: «أحاديثه مناكير»، وقال ابن معين: «لا شيء». وقال ابن المديني: «كان يحيى لا يحدث عنه».

قال ابن المديني: «سألت يحيى بن سعيد عن ميمون أبي عبدالله الذي روى عنه عوف، فحمض وجهه، وقال: زعم شعبة أنه كان فسلاً».

تقدم في ترجمة سيف أن يحيى حمّض وجهه، وقال: «كان هالكاً من الهالكين»، وأنه تدل على التضعيف الشديد. واللافت هنا وكما في ترجمة سيف - كذلك - أنه قد ارتبط تحميض سعيد لوجهه بوصف شعبة كل واحد منها، بـ «أنه كان فسلاً»، فكأن دافع الإشارة من يحيى هو ذاك الوصف من شعبة.

العلل ومعرفة الرجال (2/ 304)، والتاريخ الكبير (5/ 351)، و(7/ 339)، والجرح والتعديل (1/ 153)، و(8/ 234)، والضعفاء، للعقيلي (4/ 185)، والثقات (5/ 418)، والكامل (6/ 413)، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص (179)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 152)، وتهذيب الكمال (29/ 231)، والكاشف (2/ 31)، وشرح علل الترمذي (1/ 400)، والتهذيب (10/ 351)، والتقريب ص (556).

***

المبحث الرابع: تقطيب الوجه[3].

مصعب بن سعيد المصيصي:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ. يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات وبين السماع في خبره، لأنه كان مدلساً»، وقال ابن عدى: «يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليهم... والضعف على حديثه بيّن»،

(3) المقطب ما بين الحاجبين. وقطب أي: قبض ما بين عينيه. وهو من العبوس.
الصحاح (1/ 224)، والقاموس (1/ 161)، ولسان العرب (1/ 680).

وقال صالح جزرة: «شيخ ضرير لا يدري ما يقول».

وهو مدلس عده ابن حجر في المرتبة الثالثة.

قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه فقطب وجهه،وقال: عبدالله بن جعفر الرقي أحب إلي منه، وكان صدوقاً».

أبو حاتم قطب وجهه وأنزله إلى رتبة الصدوق، وهو وإن جعله في هذه المرتبة لكنه عبر عن عدم رضاه عنه بتقطيب وجهه، وهذا يشعر أنه لا يجعله في أعلى مرتبة الصدوق، لكنه لا ينزله عنها. ويؤيد هذا أنه قارنه بعبدالله بن جعفر الرقي، وهو ثقة عنده.

الجرح والتعديل (8/ 309)، والكامل (6/ 364)، والثقات (9/ 175)، وميزان الاعتدال (4/ 119)، والمغني في الضعفاء (2/ 660)، والتبيين لأسماء المدلسين ص (56)، ولسان الميزان (6/ 43)، ومراتب أهل التقديس ص (46).

***

المبحث الخامس: الإعراض بالوجه.

عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر:

قال ابن معين: «ضعيف»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث»، وقال الجوزجاني: «غير مقنع»، وقال ابن المديني: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»، وقال ابن معين: «لا يكتب حديثه وليس بشيء»، وقال أحمد: «ليس بشيء ضعيف الحديث»، وقال الدارقطني: «ليس بشيء ضعيف»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن الجوزي: «أجمعوا على ترك حديثه»، وقال الأزدي: «لا تحل الرواية عنه»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، وقال الحاكم: «روى أحاديث موضوعة»، وقال سفيان الثوري: «كذاب».

ذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين.

قال مهران: «مرَّ عبد الوهاب، فسألت سفيان عنه، فأعرض بوجهه عني».

الإعراض بالوجه يحمل معنى الإنكار والاعتراض الشديد على السؤال، والكره لحال المسؤول عنه. فسفيان لا يريد أن يُذكر عبدالوهاب عنده، وعبر عن هذا بالالتفات الجسدي الذي يعني الالتفات عن مروياته وتركها. وهذا متساوق مع ما صرح به سفيان من حال عبدالوهاب، وأنه كذاب.

العلل ومعرفة الرجال (3/ 115)، وسؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني ص (111)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (208)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 71)، والجرح والتعديل (6/ 69)، والكامل (5/ 294)، والضعفاء، لأبي نعيم ص (104)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 158)، وتهذيب الكمال (18/ 516)، وميزان الاعتدال

(3/ 682)، وتهذيب التهذيب (6/ 400)، وتقريب التهذيب ص (368)، ومرتب أهل التقديس ص (52).

***

المبحث السادس: تغيّر الوجه، ورفع الحاجبين.

النضر بن شميل المازني:

قال الذهبي: «ثقة إمام، صاحب سنة»، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت»، وقال النووي: «اتفقوا على توثيقه، وفضيلته». وثقة: ابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، والنسائي. وقال ابن سعد: «كان ثقة، إن شاء الله، صاحب حديث». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العباس بن مصعب: «قال ابن المبارك: ذاك أحد الأحدين.لم يكن أحد من أصحاب الخليل يدانيه»، ثم قال العباس: «كان النضر إماماً في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان، وكان أروى الناس عن شعبة». وقال ابن خاقان: «قال ابن المبارك: هو درة ضائعة بين مروين. يعني كورة مرو، وكورة مرو الروذ».

قال إبراهيم بن شماس: «سألت وكيعاً عن النضر ابن شميل فتغير وجهه ورفع حاجبه، وقال: إن له مشيخة. شبه الرضا به».

ذكره العقيلي في الضعفاء، ولم يذكر فيه إلا حكاية ابن شماس، فكأنه يراها تضعيفاً من ابن المبارك له. ولما ذكره الذهبي في الميزان نقل هذا القول، ولم يعقب عليه. لكنه قال: «ولولا أن العقيلي ذكره ما ذكرته». والذي يظهر أن هذه الإشارة لا يفهم منها الجرح، بل يفهم منها التعديل لما يلي:

أ – قوله: «إن له مشيخة» يشي بأن الإشارة للتعديل؛ إذا هي عبارة ثناء.

ب – أن ابن المبارك أثنى عليه ثناءً صريحاً، فقال: «ذاك أحد الأحدين»، وقال: «هو درة ضائعة بين مروين».

ج – أن التعديل هو ما فهمه تلميذه ابن شماس، فقال: «شبه الرضا به»، وهو أقرب لفهم مراد شيخه من غيره.

الطبقات الكبرى (7/ 373)، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي – ص (219)، والتاريخ الكبير (8/ 90)، والمعارف ص (542)، والضعفاء، للعقيلي (4/ 293)، والجرح والتعديل (8/ 477)، ورجال صحيح مسلم (2/ 287)، والثقات (9/ 212)، وذكر أسماء التابعين (2/ 260)، ورجال صحيح البخاري (2/ 748)، والتعديل والتجريح (2/ 852)، وتاريخ دمشق (62/ 69)، وإنباه الرواة (3/ 348)، ومعجم الأدباء (5/ 563)، وتهذيب الأسماء واللغات (2/ 127)، ووفيات الأعيان (5/ 397)، وتهذيب الكمال (29/ 379)، وسير أعلام النبلاء (9/ 328)، وتاريخ الإسلام (14/ 411)، وتذكرة الحفاظ

(1/ 229)، وميزان الاعتدال (4/ 258)، والكاشف (2/ 320)، وتهذيب التهذيب (10/ 390)، وتقريب التهذيب ص (562)، ومغاني الأخيار (5/ 130)، وبغية الوعاة (2/ 316)، وشذرات الذهب (2/ 6).

***

المبحث السابع: تعويج الفم[4].

زياد بن أبي مسلم البصري [5]:

قال ابن المديني: «قلت ليحيى: إن عبد الرحمن زعم أن زيادًا أبا عمر كان ثبتاً، فعوج يحيى فمه، وقال: كان شيخاً لا بأس به، فأما في الحديث فلا».

تعويج يحيى لفمه شرحه بما يفيد تضعيفه له في روايته، كما يفيد قوله: «فأما في الحديث فلا»، مع ثنائه على عدالته. وزياد معروفٌ بالديانة والتعبد. كما قال ابن حبان: «كان من عباد أهل البصرة»، وقال البخاري: «قال أبو الوليد: حدثنا زياد أبو عمر، وكان من أعبد من ههنا».

وحكم هذه الإشارة من يحيى هنا قريب من حكمها منه – كذلك – في الترجمة الآتية، وهو التضعيف.

محمد بن جعفر الهذلي:

وثقه ابن معين، والمستملي. وقال العجلي: «بصري ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة»، وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله». وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: «كان من خيار عباد الله ومن أصحهم كتاباً على غفلة فيه». وقال ابن معين: «كان أصح الناس كتاباً، وأراد بعض الناس أن يخطئ غندراً فلم يقدر». وقال ابن حجر: «ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة». وقال ابن مهدي: «كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة وغندر في شعبة أثبت مني». قال الذهبي: «اتفق أرباب الصحاح على الاحتجاج بغندر».

قال ابن المديني: «كنت إذا ذكرت غندراً ليحيى ابن سعيد عوج فمه. كأنه يضعفه».

قول علي بن المديني يفيد أن هذه الإشارة تكررت من يحيى بن سعيد أكثر من مرة في حق غندر، فهي إشارة مقصودة يستعملها يحيى للدلالة على رأيه في غندر. وابن المدينى بين فهمه لهذه الإشارة، وأنها تفيد التضعيف، لكنه لم يجزم بهذا فقال: «كأنه يضعفه». ولا شك أن ابن المديني أقرب إلى فهم مراد يحيى من هذه الإشارة خاصة وأنها تكررت.

نقل الباجي قول ابن المديني لكن بلفظ مختلف وفيه: «وكان يضعفه»، وعلق على هذا فقال: «يريد – والله أعلم – أنه كان يضعفه في سعيد بن أبي عروبة». لكن كل من روى هذا عن ابن مهدي قال: «كأنه يضعفه».

---

(4) عوّج فمه: أماله.
الصحاح (1/ 354)، ومعجم مقاييس اللغة (4/ 179)، والمحكم (2/ 282)، ولسان العرب (2/ 331).

(5) تقدمت ترجمته.

تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (1/ 64)، والعلل ومعرفة الرجال (3/ 71)، والتاريخ الكبير (1/ 57)، والجرح والتعديل (7/ 221)، والثقات (9/ 50)، وتاريخ أسما الثقات ص (13)، ورجال صحيح البخاري (2/ 641)، والتعديل والتجريح (2/ 675)، ورجال مسلم (2/ 169)، وسير أعلام النبلاء (9/ 98)، وتذكرة الحفاظ (1/ 220)، وتهذيب الكمال (25/ 5)، وتهذيب التهذيب (9/ 86)، والكاشف (2/ 162)، وطبقات الحفاظ ص (125).

***

المبحث الثامن: الامتخاط، والبزق.

حجاج بن يوسف بن الشاعر:

قال ابن أبي حاتم: «ثقة من الحفاظ ممن يحسن الحديث ويحفظه». وقال ابن حجر: «ثقة حافظ».

وثقه: النسائي، وأبو يعلى. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «صدوق».

قال ابن الغلابي: «سئل يحيى - يعني ابن معين - عن حجاج بن الشاعر، فبزق لما سئل عنه».

هذا الفعل من ابن معين يشر إلى التضعيف بكل وضوح.

ولم أجد من الأئمة من جرح حجاجاً، بل أقوالهم متتابعة في توثيقه. وقد وجدت في تاريخ دمشق ما قد يشير إلى أمر قد يكون سبباً لمتكلم فيه: قال إسماعيل بن أبي الحارث: «بعث إلي حجاج بن الشاعر، فقال: لا تحدث بهذا الحديث إلا من سنة إلى سنة، فقلت للرسول: أقرئه السلام، وقل له: ربما حدثت به في اليوم مرات».

وقد ذكر الخطيب هذا في «باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح، فذكر مالا يسقط العدالة».

الجرح والتعديل (3/ 168)، والثقات (8/ 208)، وطبقات الحنابلة (1/ 148)، ورجال صحيح مسلم (2/ 152)، وتاريخ بغداد (8/ 240)، والكفاية في علم الرواية (1/ 113)، والأنساب للسمعاني (3/ 378)، وتاريخ دمشق (4/ 83)، وتهذيب الكمال (5/ 466)، ونزهة الألباب (2/ 138)، وسير أعلام النبلاء (12/ 301)، وتذكرة الحفاظ (1/ 100)، والكاشف (1/ 313)، وتهذيب التهذيب (2/ 184)، والتقريب ص (153)، والمقصد الأرشد (1/ 357)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (1/ 73)، وتدريب الراوي (1/ 306).

صالح بن بشير المُرِّي:

قال ابن معين: «ليس به بأس».

ضعفه: ابن معين - مرة -، والنسائي، وزاد: «له أحاديث مناكير»، والدارقطني. وقال الجوزجاني: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، يكتب حديثه، وكان من المتعبدين، ولم يكن في الحديث بذاك

القوى»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال الآجري: «قلت لأبي داود: يكتب حديثه فقال: لا»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

قال ابن معين – مرة –: «ليس بشيء»، وقال ابن علية: «ليس بثقة»، وقال صالح بن محمد: «ليس هو شيئاً في الحديث»، وقال ابن المديني: «ليس بشيء ضعيف ضعيف»، وقال عبدالله بن علي بن المديني: «ضعفه أبي جداً»، وقال عمرو بن علي: «منكر الحديث جداً، يحدث عن قوم ثقات أحاديث مناكير، وهو رجل صالح»، وقال جعفر الطيالسي عن يحيى كان قاصاً، وكان كل حديث يحدث به عن ثابت باطلاً». قال النسائي– مرة –: «متروك الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون. وعندي أنه مع هذا لا يتعمد الكذب، بل يغلط شيئاً»، وقال ابن حبان: «ظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات، فاستحق الترك عند الاحتجاج».

قال محمد بن على الوراق: «سألت مسلم بن إبراهيم عن حديث لصالح المري، فقال: ما تصنع بصالح؟! ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة، فامتخط حماد».

امتخاط حماد بن سلمة حين ذكر صالح المري يدل على تضعيف شديد. وقد فهم الحاضر للحادثة هذا المعنى، وبنى عليه تجنب الرواية عن صالح، ولذا حث غيره على تركه بقوله متعجباً ممن روى عنه: «وما تصنع بصالح المري؟!». ورأي حماد في صالح – الذي تفيده إشارته – يتوافق مع رأي كثير من الأئمة، كما ظهر في ترجمته.

الطبقات الكبرى (7/ 281)، وتاريخ ابن معين – رواية الدوري – (4/ 105)، وسؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني ص (56)، والتاريخ الأوسط (2/ 193)، والضعفاء الصغير ص (61)، وأحوال الرجال ص (120)، وسؤالات الآجري، لأبي داود ص (241)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (195)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 199)، والجرح والتعديل (4/ 395)، والكامل (4/ 60)، والمجروحين ص (371)، والمؤتلف والمختلف، للدارقطني (4/ 117)، والكفاية في علم الرواية (1/ 113)، وتاريخ أسماء الثقات ص (117)، والضعفاء، لأبي نعيم ص (54)، وتاريخ بغداد (9/ 305)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 46)، وصفة الصفوة (3/ 350)، والتقييد والإيضاح ص (140)، وتهذيب الكمال (13/ 16)، وميزان الاعتدال (2/ 289)، والكاشف (1/ 493)، والمغني في الضعفاء (1/ 302)، وتهذيب التهذيب (4/ 334)، وتقريب التهذيب ص (271)، ومغاني الأخيار (2/ 42).

***

الفصل الثاني: الإشارة باليد.

المبحث الأول: تحريك اليد.

الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي:

وثقة الدارقطني.

قال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة»، وقال ابن حجر: «صدوق ربما اخطأ»، وقال ابن المديني: «فيه ضعف». وقال ابن معين: «لقيته ولم أسمع منه، وليس بشيء». قال الذهبي: «قال أبو حاتم: تعرف وتنكر. ومشاه ابن عدي».

قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك بيده وقلبها. يعني: تعرف وتنكر».

الشارح لهذه الإشارة هو ابن أبي حاتم. وقد اعتمد الذهبي تفسير ابن أبي حاتم لها، لكنه حول الإشارة إلى قول صريح لأبي حاتم، فقال: «قال أبو حاتم: تعرف وتنكر». والذي في الجرح والتعديل وغيره من الكتب أن القائل هو الابن مفسراً إشارة والده. وتفسير ابن أبي حاتم لهذا الإشارة قريب من واقع حال الحسين. ويؤيده قول ابن عدي: «في بعض حديثه النكرة».

الجرح والتعديل (3/ 53)، والكامل (2/ 351)، وسؤالات البرقاني، للداقطني ص (22)، وتهذيب الكمال (6/ 375)، والكاشف (1/ 333)، والمغني في الضعفاء (1/ 171)، والتهذيب (2/ 291)، والتقريب ص (166)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص (83).

زيد بن أبي أنيسة:

وثقه: ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، وابن معين، والعجلي، والذهلي، وأبو داود، وابن حبان، وابن شاهين، وابن نمير، والبرقي، والأودي، والذهبي. قال أحمد، والنسائي: «ليس به بأس».

قال المروزي: «سألت أحمد عنه فحرك يده، وقال: صالح، وليس هو بذاك».

إشارة الإمام أحمد هنا دلالة على عدم رضاه الكامل عن زيد، واقترنت إشارته بوصفه له بلفظ مركب يبين مرتبته، وهو قوله: «صالح، وليس هو بذاك». وهذا التركيب إذا استصحبنا معه وصف الإمام أحمد له أكثر من مرة بما يفيد حسن حديثه فإنه يدل على نزول حديثه عن مرتبة التوثيق بلا شك، لكنه لا يصل إلى مرتبة الضعف. ولم يصفه أحد من الأئمة به. وقد بين - مرة - سبب إنزاله عن مرتبة الثقة حيث قال - كما حكى العقيلي عنه -: «حديثه حسن مقارب، وإن فيها لبعض النكرة. وهو على ذلك حسن الحديث».

الطبقات، لابن سعد (7/ 481)، وسؤالات أبي داود، لأحمد ص (279)، والعلل لأحمد - رواية المروذي - ص (49)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري - (4/ 411)، ومعرفة الثقات (1/ 376)،

والضعفاء، للعقيلي (3/ 144)، والجرح والتعديل (3/ 556)، والثقات (6/ 315)، ومشاهير علماء الأمصار (1/ 294)، وتاريخ أسماء الثقات ص (91)، والتعديل والتجريح (2/ 616)، وسير أعلام النبلاء (6/ 88)، وتذكرة الحفاظ (1/ 105)، والرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم ص (96)، والكاشف (1/ 415)، وتهذيب الكمال (10/ 18)، وتهذيب التهذيب (3/ 344)، وتقريب التهذيب ص (222).

عبدالرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي:

قال العجلي: «ثقة ثبت». ووثقه: ابن معين، وابن نمير، والدراقطني، والذهبي. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال أحمد – مرة –، والنسائي: «ليس به بأس».

قال أحمد – مرة –: «لا يحتج بحديثه». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ. قيل له: كيف حديثه؟ قال: صالح، هو لين الحديث».

قال عبدالله بن أحمد: «سألت أبى عنه فقال: هو كذا وكذا. وحرك يده، وهو يخالف في أحاديث».

هذه الإشارة من أحمد واضحة الصفة، أبانتها عبارته «كذا وكذا» فكأنه ردد يده. وقد شرحها بقوله: «يخالف في أحاديث» والمعني أنه يخالف في أحاديث، وأحاديث تأتي على الجادة لا يخالف فيها. وهي بلا شك إشارة جرح، ورأيه في عبدالرحمن جاء صريحاً في قوله: «لا يحتج بحديثه».

العلل ومعرفة الرجال (1/ 412)، ومعرفة الثقات (2/ 74)، والضعفاء للعقيلي (2/ 327)، والجرح والتعديل (5/ 218)، والثقات (7/ 65)، والتعديل والتجريح (2/ 957)، ورجال صحيح البخاري (1/ 443)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 91)، ومن له رواية في مسند أحمد ص (314)، وتهذيب الكمال (5/ 20)، وميزان الاعتدال (2/ 553)، والكاشف (1/ 623)، والمغني في الضعفاء (2/ 377)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (117)، وتهذيب التهذيب (5/ 421)، وتقريب التهذيب ص (337)، ومغاني الأخيار (3/ 205)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (95).

عبدالله بن عامر الأسلمي:

قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو عاصم، وأبو داود، والنسائي والدراقطني: «ضعيف»، وقال السعدي: «يضعف حديثه»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وقال البخاري: «يتكلمون في حفظه»، وقال ابن عدي: «عزيز الحديث ولا يتابع في بعض هذه الأخبار التي ذكرتها عنه، وهو ممن يكتب حديثه»، وقال ابن معين: «ليس بشيء، ضعيف». وقال ابن المديني: «ضعيف ضعيف». وقال أبو حاتم: «متروك»، وقال

البخاري – مرة –: «ذاهب الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد والمتون، ويرفع المراسيل والموقوف».

قال أبو نعيم: «كتبت عن عبد الله بن عامر الأسلمي ها هنا بالكوفة. قال: وكان وكان، وحرك يده».

بحثت عن معنى قول أبي نعيم: «وكان وكان» في كلام العرب؛ لأنه سيقرب معنى تحريك اليد. لكني لم أقف على معنى واضح لها، ولم أجزم إن كانت «كان» مكررة حقيقة، أو أنها خطأ في الكتاب. على أني رأيت عفان استخدمها – مرة – في سياق الثناء قال: «كان مبارك ثقة، وكان من النساك، وكان وكان». وهنا جاءت مقرونة بتحريك اليد. فالله أعلم بالمراد. والقدر المتيقن منه أن أبا نعيم يرى الكتابة عن عبدالله.

تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (3/ 160، 171)، وسؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني ص (117)، العلل ومعرفة الرجال (3/ 374)، والتاريخ الكبير (5/ 156)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (199)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 283)، والجرح والتعديل (5/ 123)، والمجروحين (2/ 6)، والكامل (4/ 155)، وتهذيب الكمال (15/ 150)، والمغني في الضعفاء (1/ 343)، وتهذيب التهذيب (5/ 241)، وتقريب التهذيب ص (309)، وإسعاف المبطأ ص (34).

عمرو بن مسلم الجندي اليماني:

ذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن معين: «لا بأس به»، وقال الذهبي: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»، وقال الساجي: «صدوق يهم»، وقال ابن معين – مرة –، وأحمد: «ضعيف»، وقال – مرة –: «ليس بذاك»، وقال ابن معين – مرة –، والنسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن خراش، وابن حزم: «ليس بشيء». قال ابن عدي: «ليس له حديث منكر جداً»، وقال ابن المديني: «ذكره يحيى بن سعيد، فحرك يده، وقال: ما أرى هشام بن حجير إلا أمثل منه، قلت له: أضرب على حديث هشام؟ قال: نعم».

لم يفسر تحريك اليد هنا، لكن مقارنة عمرو بهشام ابن حجير توضح الأمر. فرأي يحيى بن سعيد في هشام الضرب على حديثه، فإذا كان يرى تفضيل هشام – وهذه حاله عنده – على عمرو، فهذا يوضح أن تحريك يده هنا يعني التضعيف الشديد.

العلل ومعرفة الرجال (1/ 385)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 291)، والجرح والتعديل (6/ 260)، والثقات (7/ 217)، والكامل (5/ 119)، ورجال صحيح مسلم (2/ 80)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 232)، وتهذيب الكمال (22/ 243)،

والكاشف (2/ 88)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (147)، والتهذيب (8/ 92)، والتقريب ص (427).

فرقد بن يعقوب السبخي:

قال ابن معين: «ثقة»، وقال – مرة –: «ليس به بأس، مسكين»، وقال العجلي: «لا بأس به رجل صالح»، وقال أحمد: «رجل صالح ليس بقوي في الحديث لم يكن صاحب حديث»، وقال عبدالله: «سألت أبي عن فرقد السبخي فقال: ليس هو بقوي في الحديث. قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك»، وقال ابن معين: «ليس بذاك»، وقال أحمد – مرة –: «ليس بثقة»، وقال ابن المديني: «لم يكن بثقة»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي في الحديث»، وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً منكر الحديث»، وقال الحاكم أبو أحمد: «منكر الحديث»، وقال أيوب: «ليس بشيء»، وقال يعقوب بن شيبة: «رجل صالح ضعيف الحديث جداً»، وقال ابن حبان: «من عباد أهل البصرة وقرائهم، وكان فيه غفلة ورداءة حفظ، فكان يهم فيما يروي، فيرفع المراسيل، وهو لا يعلم، ويسند الموقوف من حيث لا يفهم. فلما كثر ذلك منه وفحش مخالفته الثقات بطل الاحتجاج به».

قال عبدالله بن أحمد: «سألته عن فرقد السبخي، فحرك يده،كأنه لم يرضه».

تحريك اليد هنا فهمه عبدالله على أنه يدل على عدم الرضا عن فرقد، مع عدم جزمه بهذا، وهذا الفهم يتوافق مع بقية أقوال أحمد فيه حيث صرح أنه «ليس بقوي في الحديث»، وأنه «ليس بثقة» مع شهادته له بالصلاح.

تاريخ ابن معين – رواية المروذي – ص (37)، وسؤالات ابن الجنيد، لابن معين ص (309)، والعلل ومعرفة الرجال (1/ 384، 2/ 497، 3/ 27)، والتاريخ الكبير (7/ 131)، والضعفاء الصغير ص (98)، ومعرفة الثقات (2/ 205)، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص (227)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 458)، والجرح والتعديل (7/ 81)، والمجروحين (2/ 204)، والكامل (6/ 27)، وذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ص (80)، والإرشاد (3/ 956)، وتهذيب الكمال (23/ 164)، وميزان الاعتدال (3/ 345)، وتهذيب التهذيب (8/ 236)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (125).

مجالد بن سعيد:

وثقه – مرة – ابن معين، والنسائي. وقال البخاري: «صدوق»، وقال يعقوب بن سفيان: «تكلم الناس فيه، وهو صدوق»، وقال محمد بن المثنى: «يحتمل حديثه لصدقه»، وقال العجلي: «جائز الحديث»، وقال ابن عدي: «له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر. وعامة ما يرويه غير محفوظة»، وقال

الجوزجاني: «يضعف حديثه»، وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث»، وقال ابن معين: «ضعيف واهي الحديث»، وقال ابن معين: «لا يحتج بحديثه»، وقال ابن أبي حاتم: «سئل: أبي يحتج بمجالد؟ قال: لا... وليس مجالد بقوي في الحديث»، وقال البخاري: «كان يحيى القطان يضعفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الدارقطني: «ليس بقوي»، وقال يحيى بن سعيد: «مجالد يلقن في الحديث إذا لقن»، وقال: «لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه»، وذكر ابن معين أن سبب رفعه للحديث هو ضعفه، وقال أحمد بن سنان القطان: «تغير حفظه في آخر عمره»، وقال ابن حبان: «رديء الحفظ يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به».

قال عبدالله بن أحمد: «سألته عن مجالد، فقال: كذا وكذا، وحرك يده، ولكنه يزيد في الإسناد».

تحريك أحمد ليده إشارة إلى تردد حال مجالد بين احتمال حديثه وعدمه عنده وعند غيره. يؤيد هذا قوله: كذا وكذا، لكنه مال إلى عدم احتماله حين استدرك، وقال: «ولكنه يزيد في الإسناد». وقد نص صراحة على هذا المعنى حين قال: «ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس». فهو أشار إلى احتمال الناس لحديث، ووضح رأيه الخاص فيه.

تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (3/ 269)، وأحوال الرجال ص (89)، والعلل ومعرفة الرجال (1/ 413)، والتاريخ الكبير (8/ 9)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (236)، والضعفاء، للعقيلي (4/ 232)، والجرح والتعديل (8/ 362)، والكامل (6/ 420)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني ص (165)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 35)، وتهذيب الكمال (27/ 219)، وسير أعلام النبلاء (6/ 285)، وميزان الاعتدال (3/ 438)، والكاشف (2/ 240)، وتهذيب التهذيب (10/ 37).

***

المبحث الثاني: القول باليد هكذا.

اسحاق بن نجيح الملطي:

قال علي بن نصر الجهضمي، والبخاري، وأبو أحمد الحاكم: «منكر الحديث». وقال صالح بن محمد: «ترك حديثه». وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال يعقوب الفسوى: «لا يكتب حديثه».

كذبه ورماه بالوضع: ابن معين، وابن أبي مريم، وعمرو بن علي،، وابن أبي شيبة، والجوزجاني، والنسائي - مرة -، وابن حبان، وأبو سعيد النقاش، وابن طاهر، والبرقي، وابن عدي. وقال: «أحاديثه موضوعات وضعها هو». وقال ابن الجوزي: «أجمعوا على أنه كان يضع الحديث».

قال عبدالله بن علي بن المديني: «سألت أبي عنه،

فقال بيده هكذا. أي ليس بشيء وضعفه، وقال في موضع آخر: روى عجائب».

هذه الإشارة فسرها ابن علي بن المديني، بأنه ليس بشيء. فهي تدل على تضعيفه له جداً. وقوله عن أبيه: «وضعفه» صريح أن ابن المديني لم يكذبه، ولم يرمه بالوضع.

العلل ومعرفة الرجال (2/ 30)، والتاريخ الكبير (1/ 404)، وأحوال الرجال ص (178)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (153)، والضعفاء، للعقيلي (1/ 105)، والجرح والتعديل (2/ 235)، والكامل (1/ 329)، والضعفاء، لأبي نعيم ص (61)، وتاريخ بغداد (6/ 321)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 104)، وتهذيب الكمال (2/ 484)، وميزان الاعتدال (1/ 200)، والمغني في الضعفاء (1/ 74)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص (66)، وتهذيب التهذيب (1/ 221)، وتقريب التهذيب ص (103).

جعفر بن زياد الأحمر:

وثقه: ابن معين، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة، والفسوي، ويعقوب بن سفيان.

قال أبو زرعة، وأبو داود، وابن حجر: «صدوق»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الأزدي: «مائل عن القصد، فيه تحامل وشيعية غالية، وحديثه مستقيم»، وقال ابن عدي: «هو في جملة متشيعة الكوفة وهو صالح في رواية الكوفيين»، وقال أحمد: «صالح الحديث». وقال ابن عمار: «ليس عندهم بحجة كان رجلاً صالحاً كوفياً يتشيع»، وقال ابن حبان: «كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها شيء»، وقال الدارقطني: «يعتبر به».

قال الدارمي عن ابن معين: «سئل عن جعفر الأحمر؟ فقال بيده، لم يلينه، ولم يضعفه». كذا في تاريخ الدارمي عن ابن معين.

وقال الدارمي: «سئل يحيى عن جعفر الأحمر فقال بيده، لم يثبته ولم يضعفه» كذا في الكامل، وتاريخ بغداد، وتهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب.

وقال الدارمي: «سئل يحيى عن جعفر الأحمر، فقال بيده، ولم يثبته». كذا في ضعفاء العقيلي، والمجروحين، وميزان الاعتدال.

يظهر أن ابن معين قد حرك يده، ورددها بشكل متساو، كما يفهم من قول: «لم يثبته ولم يضعفه».

كما يظهر الاختلاف في نقل تفسير الدارمي لإشارة ابن معين، ولا يخفى أن الفرق بين العبارات الثلاث كبير، والأقرب هي عبارة «لم يثبته، ولم يضعفه»، وأن الإشارة قريبة من معنى «صدوق»؛ وذلك لأمور:

أ - أنها تجمع العبارتين الأخريين.

ب - أنها أقرب إلى قول ابن معين الآخر حين

قال فيه: «ثقة».

ج - أن قوله: «لم يلينه ولم يضعفه» يقرب من تكرار المعنى، وهذا بعيد أن يصدر منه، ويبعد -كذلك - أن يشرح هذه الإشارة بعبارة نفي، فلو فَهم من العبارة التوثيق لقال: وثقه أو قواه، ولا معنى لنفي التضعيف والتليين؛ ومقام السؤال لم يكن فيه معنى التضعيف والتليين.

د - أن عبارة «لم يثبته» تحتمل التضعيف، وهي أبعد عن توثيق ابن معين له في موضع آخر.

الطبقات الكبرى (6/ 383)، والعلل ومعرفة الرجال (3/ 161)، والتاريخ الكبير (2/ 192)، وأحوال الرجال ص (59)، وتاريخ الدارمي ص (87)، والضعفاء، للعقيلي (1/ 186)، والجرح والتعديل (2/ 480)، والمجروحين (1/ 213)، والكامل (2/ 141)، وتاريخ أسماء الثقات ص (55)، وسؤلات البرقاني، للدارقطني ص (21)، وتاريخ بغداد (7/ 150)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 171)، وتهذيب الكمال (5/ 38)، وميزان الاعتدال (1/ 407)، والمغني في الضعفاء (1/ 132)، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص (59)، وتهذيب التهذيب (2/ 79)، تقريب التهذيب ص (140).

الحسين بن واقد المروزي:

قال ابن معين، وابن شاهين: «ثقة»، وقال ابن معين - مرة -: «ثقة ليس به بأس»، وقال ابن حجر: «ثقة له أوهام».

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما اخطأ في الروايات. وقد كتب عن أيوب السختياني، وأيوب بن خوط جميعاً، فكل حديث منكر عنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر إنما هو أيوب بن خوط، وليس بأيوب السختياني». وأيد هذا ابن رجب.

قال ابن سعد: «كان حسن الحديث». وقال أبو زرعة، وأحمد، وأبو داود، والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن المبارك: «حسين بن واقد ليس بحافظ ولا يترك حديثه». وقال الساجي: «فيه نظر. وهو صدوق يهم»، وقال أحمد - مرة -: «ليس بذاك». وقال - أخرى -: «في بعض حديثه نكرة». وقال - كذلك -: «عبدالله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرهما»، وقال: «ما أنكر حديث حسين بن واقد عن أبي المنيب»، وقال العقيلي: «أنكر أحمد بن حنبل حديثه». وقال العيني: «استنكر أحمد بعض حديثه، وحرك رأسه كأنه لم يرضه».

قال أحمد بن أصرم: «سمعت أحمد بن حنبل، وقيل له في حديث أيوب ابن نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ في الملبقة[6]، فأنكره أبو عبدالله وقال: من روى

(6) الثريدة الملبقة، هي الملينة بالدسم. سميت ملبقة للينها وطراوتها. تهذيب اللغة (3/ 234)، والنهاية في غريب الحديث (4/ 426)، ولسان العرب (10/ 326).

هذا؟ قيل له: الحسين بن واقد، فقال بيده وحرك رأسه كأنه لم يرضه».

تحريك أحمد ليده ورأسه فسرها ابن أصرم بأنه لايرضى حديثه، وجاء تصريح أحمد بأن حديث الحسين منكر، وهي إشارة واضحة تدل على التضعيف في هذا الموضع.

الطبقات الكبرى (7/ 371)، وعلل أحمد - رواية المروذي - ص (60، 191)، وسؤالات ابن الجنيد ص (378)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري - (4/ 354)، ورواية الدارمي ص (101)، ومن كلام أبي زكريا في الرجال ص (117)، والتاريخ الكبير (2/ 389)، والضعفاء، للعقيلي (1/ 251)، والجرح والتعديل (3/ 66)، والثقات (6/ 209)، وتاريخ أسماء الثقات ص (62)، والإرشاد (3/ 883)، والتعديل والتجريح (1/ 497)، وتهذيب الكمال (26/ 546)، وسير أعلام النبلاء (7/ 104)، والكاشف (1/ 336)، والمغني في الضعفاء (1/ 176)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (1/ 407)، وتهذيب التهذيب (2/ 321)، ومغاني الأخيار (1/ 218).

عمر بن الوليد الشني:

قال ابن معين، وأبو زرعة: «ثقة»، وقال أحمد: «شيخ ثقة»، وذكره ابن شاهين، وابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: «ما أرى بحديثه بأساً»، وقال أحمد - مرة -: «ليس به بأس»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

قال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد، وذكر عمر بن الوليد الشني، فقال بيده يحركها، كأنه لا يقويه. قال علي: فاسترجعت أنا، فقال: ما لك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي. قال: ليس هو عندي ممن أعتمد عليه، ولكنه لا بأس به».

وضح يحيى إشارته، وأنها لا تعني هنا التضعيف كما قد فهم منها ابن المديني، لكنه أنزله عن رتبة الثقة إلى التي دونها. وكلام ابن المديني يفهم منه أن إشارة تحريك اليد قاربت أن تكون مصطلحاً يدل على التضعيف، وهذا يؤكد أن الإشارة باليد لم تكن حركة عفوية غير مرادة.

تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (1/ 147)، وسؤالات ابن الجنيد، لابن معين ص (322)، والعلل ومعرفة الرجال (2/ 491)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (222)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 194)، والجرح والتعديل (6/ 139)، والثقات (8/ 443)، والكامل (5/ 42)، وميزان الاعتدال (3/ 230)، والمغني في الضعفاء (2/ 475)، ولسان الميزان (4/ 337)، وتعجيل المنفعة (2/ 51).

***

المبحث الثالث: نفض اليد.

إسحاق بن عبدالله ابن أبي فروة:

قال ابن معين، والنسائي: «ليس بثقة»، وقال – مرة –: «لا يكتب حديثه، ليس بشيء»، وقال الخليلي: «ضعفوه جداً»، وقال الساجي: «ضعيف الحديث ليس بحجة»، وقال عمرو بن علي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: «متروك الحديث»، وزاد أبو زرعة: «ذاهب الحديث»، وقال الدارقطني، وابن الجنيد، والبرقاني: «متروك». وتركه مالك، والشافعي، وقال البخاري: «تركوه»، وكذبه – مرة – ابن معين، وابن خراش.

قال المروذي: «وعرضت على أبي عبد الله كتاباً ، فيه هذه الأسماء... عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة ، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة. فقال: ليس بهم بأس ، إلا إسحاق ، فإنه نفض يده ، وضعفه وأنكره».

بالتتبع: نفضُ أحمد يده عندما يُسأل عن راوٍ يدل على رد شديد، وترك أكيد لروايته، وهذا متسق مع حال إسحاق، فقد قال فيه في موضع آخر: «لا تحل عندي الرواية عن إسحاق».

التاريخ الكبير (1/ 396)، والضعفاء الصغير ص (21)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (154)، والضعفاء، للعقيلي (1/ 102)، والجرح والتعديل (2/ 228)، والكامل (1/ 326)، والإرشاد (1/ 194)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 102)، وتهذيب الكمال (2/ 446)، وتهذيب التهذيب (1/ 211)، وتعجيل المنفعة ص (251)، وتقريب التهذيب ص (102).

لوط بن يحيى أبو مخنف:

قال يحيى بن معين: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «إخباري ضعيف»، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن معين – مرة –: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، وقال ابن عدى: «شيعى محترق صاحب أخبارهم»، وقال الذهبي: «إخبارى تالف لا يوثق به»، وقال – مرة –: «ساقط»، و– مرة –: «هالك».

قال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا حاتم عنه، فنفض يده، وقال: أحد يسأل عن هذا؟».

بالتتبع: نفضُ أبي حاتم يده عندما يُسأل عن راوٍ يدل على رد شديد، ويعزز هذا سؤال أبي حاتم التعجبي، وأن جرح لوط من الظهور بحيث لا يُسأل عنه. وقد صرح في موضع آخر أنه «متروك الحديث».

الجرح والتعديل (7/ 182)، والمجروحين (3/ 28)، والكامل (6/ 93)، والضعفاء والمتروكين، للداقطني ص (146)، وسير أعلام النبلاء (7/ 301)، وميزان الاعتدال (3/ 420)، والمغني في الضعفاء (2/ 353، 807)، ولسان الميزان (4/ 492).

محمد بن حميد الرازي:

قال ابن معين: «ثقة لا بأس به»، ووثقه الطيالسي. وقال ابن معين – مرة –: «ثقة. وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم»، وقال أحمد: «حديثه عن ابن المبارك وجرير صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم». وقال الخليلي: «كان حافظاً عالماً بهذا الشأن. رضيه أحمد، ويحيى»، وقال يعقوب بن شيبة: «كثير المناكير». وقال البخاري: «فيه نظر». وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال الجوزجاني: «رديء المذهب غير ثقة». وصفه بالكذب: أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن وارة، وابن خراش، والنسائي.

قال أبو علي النيسابوري: «قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه، فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً». وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة: «سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد فأومى بإصبعه إلى فمه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه: نعم. فقلت له: كان قد شاخ، لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه؟ فقال: لا، يا بني، كان يتعمد».

قال ابن أبي حاتم: «قال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، قال: فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده».

نفض أبي حاتم ليده حينما يذكر عنده محمد بن حميد يدل على الترك الشديد. وكأن هذا الفعل من أبي حاتم جاء بناءً على حكم أبي زرعة وابن وارة على ابن حميد بأنه يكذب كما يشي سياق ابن أبي حاتم لهذا القول.

وتكرار نفض أبي حاتم ليده كلما ذُكر ابن حميد يدل على أن نفض اليد عنه إشارة جرح مقصودة، وليست حركة عابرة.

التاريخ الكبير (1/ 69)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 739)، والعلل الصغير، للترمذي (5/ 742)، والضعفاء، للعقيلي (4/ 61)، والجرح والتعديل (7/ 232)، والمجروحين (3/ 303)، والكامل (6/ 274)، والإرشاد (2/ 669)، وتاريخ بغداد (2/ 259)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 54)، وتهذيب الكمال (25/ 97)، وميزان الاعتدال (3/ 530)، والمعين في طبقات المحدثين ص (21)، والكاشف (1/ 166)، والمغني في الضعفاء (2/ 573)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص (227)، وتهذيب التهذيب (9/ 111)، وتقريب التهذيب ص (475)، وطبقات الحفاظ ص (212).

يحيى بن عبدالحميد الحماني:

قال ابن معين: «صدوق ثقة»، وقال البوشنجي: «ثقة»، وقال أبو داود: «كان يحيى حافظاً»، وقال

أبو حاتم: «لم أر أحداً من المحدثين ممن يحفظ يأتي بالحديث على لفظ واحد سوى يحيى الحماني في شريك»، وقال ابن حجر: «حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث»، وقال ابن معين: «صدوق مشهور. ما بالكوفة مثله. ما يقال فيه إلا من حسد»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وقال أبو حاتم - مرة -: «لين»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة»، وقال أحمد - مرة -: «يحيى ليس بمأمون على الحديث». وقال البخاري: «يتكلمون فيه. رماه أحمد، وابن نمير»، وقال مرة: «سكتوا عنه». وقال ابن المديني: «أدركت ثلاثة يحدثون بما لا يحفظون فذكره فيهم». وقال ابن عمار: «قد سقط حديثه»، وقال الجوزجاني: «ساقط متلون ترك حديثه فلا ينبعث»، وقال محمد بن يحيى: «ذهب كأمس الذاهب»، وقال - مرة -: «ما أستحل الرواية عنه». وقال أحمد: «كان يكذب جهاراً»، وقال - مرة -: «يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو ينقلها». وقال علي بن عبد العزيز: «سمعت يحيى الحماني يقول لقوم غرباء عنده: لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فيّ؛ فإنهم يحسدوني؛ لأني أول من جمع المسند، وقد تقدمتهم في غير شيء».

قال الميموني: «قال أبو عبد الله: حدثنا عبد الحميد ابن عبد الرحمن الحماني، وكان صدوقاً. قلت: فابنه؟ قال: لا أدري. ثم نفض يده في وجهي غير مرة يدفعه».

نفض اليد في الوجه حركة قوية تدل على دفع شديد ورد كامل، وهذه الإشارة القوية من الإمام أحمد تتوافق مع رأيه في يحيى الحماني، وأنه لا يرتضيه، بل وصفه بالكذب.

سؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني ص (148)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري - (3/ 269)، والعلل ومعرفة الرجال (3/ 41)، والتاريخ الكبير (8/ 291)، والضعفاء الصغير ص (124)، وأحوال الرجال ص (85)، وسؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 736)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (248)، والضعفاء، للعقيلي (4/ 412)، والجرح والتعديل (9/ 168)، والكامل (7/ 237)، وتاريخ أسماء الثقات ص (270)، والإرشاد (2/ 577)، وتاريخ بغداد (14/ 167)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (3/ 197)، وتهذيب الكمال (31/ 420)، وسير أعلام النبلاء (10/ 526)، وميزان الاعتدال (4/ 392)، والمغني في الضعفاء (2/ 739)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص (65)، وتهذيب التهذيب (11/ 213)، وتقريب التهذيب ص (593)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (173)، والرجال الذين تكلم فيهم المنذري ص (108).

***

المبحث الرابع: الإيماء باليد.

سعيد بن سنان أبو مهدي:

قال ابن أبي خيثمة: «حدثني صاحب لي من بني تميم قال: قال أبو مسهر: ثنا صدقة بن خالد، ثنا أبو مهدي، وكان ثقة مرضياً».

قال أحمد: «ضعيف»، وقال - مرة -: «ليس بشيء». وقال البخاري، ومسلم، وأحمد بن صالح المصري، والدارقطني: «منكر الحديث»، وقال الذهبي: «ضعيف الحديث». وقال ابن معين، ودحيم: «ليس بشيء». وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم». وقال ابن حبان: «منكر الحديث لا يعجبني الاحتجاج بخبره، وكان ابن معين سيئ الرأي فيه، ونسخته أكثرها مقلوبة». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث». وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال الذهبي - مرة -: «متروك متهم»، وقال ابن حجر: «متروك رماه الدارقطني بالوضع».

وقال الجوزجاني: «أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة لا تشبه أحاديث الناس. وكان أبو اليمان يثني عليه في فضله وعبادته، فنظرت في أحاديثه فإذا أحاديثه معضلة، فلما رجعت إلى العراق قال لي ابن معين: لعلك كتبتها، يا أبا إسحاق؟ قلت: كتبت منها شيئاً يسيراً لأعتبر به، فقال: تلك لا يعتبر بها هي بواطيل». وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير محفوظ، وكان من صالحي أهل الشام إلا أن في بعض رواياته ما فيه». وقال أبو بكر البزار: «سيئ الحفظ». وقال الدارقطني: «سعيد بن سنان اثنان: أبو مهدي حمصي يضع الحديث، وأبو سنان كوفي سكن الري من الثقات».

قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عنه فأومى بيده أنه ضعيف».

فسر هذه الإشارة ابن أبي حاتم، وقد جزم بتفسيره، وأنه ضعيف. وهذا الفهم موافق في الجملة لقول أكثر من تكلم فيه.

العلل ومعرفة الرجال (1/ 520)، وتاريخ لابن معين - رواية الدوري - (3/ 306)، وسؤالات ابن الجنيد ص (396)، والتاريخ الكبير (3/ 477)، والتاريخ الأوسط (2/ 171)، وأحوال الرجال ص (168)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (189)، والجرح والتعديل (4/ 28)، والمجروحين (1/ 322)، والكامل (3/ 359)، والعلل، للدارقطني (5/ 51)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 321)، وتهذيب الكمال (10/ 495)، والكاشف (1/ 438)، والمغني في الضعفاء (1/ 261)، وتهذيب التهذيب (4/ 41)، والتقريب ص (237)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص (124).

***

المبحث الخامس: الإشارة باليد.

علي بن سعيد بن بشير الرازي:

قال مسلمة بن قاسم: «كان ثقة عالماً بالحديث»، وقال الذهبي: «حافظ رحال جوال»، وقال أحمد بن نصر: «سألت عنه ابن أبي خيثمة، فقال: عشت إلى زمان أسأل عن مثله؟»، وقال ابن يونس كان: «يفهم ويحفظ»، وقال العيني: «حسن الحديث يفهم ويحفظ»، وقال ابن يونس: «تكلموا فيه، وكان من المحدثين الأجلاد، وكان يصحب السلطان، ويلي بعض العمالات». وقال ابن حجر – معقباً –: «لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان»، وقال الهيثمي: «فيه لين»، وقال – مرة –: «لين».

سأل السهمي الدارقطني عنه، فقال: «ليس في حديثه كذاك، فإنما سمعت بمصر أنه كان والي قرية، وكان يطالبهم بالخراج، فما كانوا يعطونه. قال: فجمع الخنازير في المسجد. فقلت له: إنما أسأل، كيف هو في الحديث؟ فقال: قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها. ثم قال: في نفس منه. وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر، وأشار بيده، وقال: هو كذا، وكذا، كأنه ليس هو بثقة».

كذا في سؤالات السهمي، وفي لسان الميزان «ليس في حديثه بذاك»، وفي تاريخ دمشق «ليس في دينه بذاك»، وهو الصواب؛ لأمرين:

أ – أن السهمي بعد ذلك قال: «إنما أسأل: كيف هو في الحديث؟»، ولو كان قد قال: «ليس في حديثه بذاك» لاكتفى به ولما سأله عن حاله في الحديث.

ب – أن الدارقطني ذكر قصة الخنازير في المسجد، وهذه يفهم منها الغمز في الديانة.

وجاء في لسان الميزان: «وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده، وقال: هو كذا وكذا، ونفض بيده يقول: ليس بثقة».

ونفض اليد ليس في السؤالات، ولا في تاريخ دمشق، وهو الأقرب؛ وأنه أشار بيده دون نفضها؛ فنفض اليد – كما رأيت عند الأئمة – يدل على الجرح الشديد، وليس الأمر كذلك هنا.

أما إشارته هنا فهي تشبه أنه قلّب يده بقرينه قوله: كذا وكذا. وهو يتماشى مع قوله الصريح: «حدث أحاديث لم يتابع عليه»، ومفهومه أن له أحاديث يتابع عليها. والدارقطني يقرب من تليينه من حيث العدالة والضبط.

سؤالات السهمي، للدارقطني ص (244)، وتاريخ دمشق (41/ 510)، وتذكرة الحفاظ (2/ 225)، وميزان الاعتدال (3/ 131)، والمغني في الضعفاء (2/ 448)، ومجمع الزوائد (8/ 55)، و(9/ 453)، ولسان الميزان (4/ 231)، ومغاني الأخيار (3/ 406)، وطبقات الحفاظ (1/ 62)، وشذرات الذهب (2/ 231).

المبحث السادس: شَدُّ اليد.

خالد بن يزيد بن صالح المري:

قال العجلي، ودحيم، وأبو حاتم، وابن حجر: «ثقة»، وزاد أبو حاتم «صدوق». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال الدارقطني: «يعتبر به».

قال أحمد بن محمد بن الحجاج: «قيل لأحمد بن صالح: فخالد بن يزيد بن صبيح، كأنه أرفع من هؤلاء وأنبل؟، فشدَّ يده، وقال: نعم».

سئل أحمد بن صالح عن تقديم خالد بن يزيد على بعض الرواة، فأجابهم بـ «نعم»، وهذا كافٍ للرد، لكنه مع جوابه على السؤال (شدّ يده) ولهذه الإشارة دلالتها المستقلة عن الجواب القولي، فشدّ اليد ليس من معانيه الجواب بنعم، أو الموفقة بشكل عام. فهي إشارة إلى قوة الراوي، وهي بمعنى التوثيق.

الجرح والتعديل (3/ 359)، والثقات (6/ 266)، ومشاهير علماء الأمصار ص (292)، وسؤالات البرقاني، للدارقطني ص (28)، وتاريخ دمشق (16/ 288)، ومن له رواية في مسند أحمد ص (644)، وتهذيب الكمال (8/ 195)، وتهذيب التهذيب (3/ 108)، وتقريب التهذيب ص (191).

***

المبحث السابع: الإيماء والإشارة باليد، والأصبع للفم.

سلم بن سالم البلخي:

قال العجلي: «لا بأس به»، وقال ابن عدى: «أرجو أن يحتمل حديثه».

ضعفه: ابن سعد، وابن معين، والنسائي. وقال ابن معين – مرة –: «ليس بشيء».وقال أحمد: «ليس بذاك»، وقال الخليلي: «أجمعوا على ضعفه، ولم يرو عنه من أهل بلخ إلا من لم يكن الحديث من صنعته». وقال ابن الجوزي: «كان داعية إلى الإرجاء، وقد اتفق المحدثون على تضعيف رواياته». وقال أحمد بن سيار: «كان رأساً في الإرجاء داعية. ويروي أحاديث ليست لها خطم ولا أزمة». وقد وصفه بالإرجاء – كذلك –: ابن سعد، والعجلي. وقال ابن المبارك –فيما رواه أبو زرعة عن بعض الخراسانيين عنه –: «اتق حيات سلم لا تلسعك»، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»، ثم قال: «سمعت إسحاق بن راهويه يقول: سئل ابن المبارك عن الحديث الذي يحدث في أكل العدس أنه قدس على لسان سبعين نبياً، فقال: لا، ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ منفخ. من يحدثكم؟ قالوا: سلم بن سالم قال: عمن؟ قالوا: عنك. قال: وعني أيضاً؟!».

قال أبو زرعة: «لا يكتب حديثه، كان مرجئاً، وكان لا، وأومى بيده إلى فيه»، قال ابن أبي حاتم: «يعني: لا يصدق».

أبو زرعة أومى بيد إلى فيه، وقال: «وكان لا»، ولم يكمل. وقد أكمل العبارة ابن أبي حاتم، وأن المراد: «وكان لا يصدق» وما ذكره ابن أبي حاتم قريب لأمرين:

أ – أن تعبير «لا يصدق» معروف عند أبي زرعة فقد أطلقة على أكثر من راوٍ.

ب – ما نُقل عن ابن المبارك، واستغرابه حديث العدس من سلم، ربما يفهم منه هذا الأمر.

ولعل عدول أبي زرعة عن التصريح وإكمال كلامه هو ما عرف به سلم بن سالم من الزهد والعبادة النادرة. قال محمد بن إسحاق اللؤلؤي: «رأيت سلم بن سالم مكث أربعين سنة لم نر له فراشاً، ولم يُر مفطراً إلا يوم فطر أو أضحى، ولم يرفع رأسه إلى السماء أكثر من أربعين سنة». ونقل ابن المديني عن أبي يحيى قال: «صحبت سلم بن سالم في طريق مكة، فما رأيته وضع جنبه في المحمل إلا ليلة واحدة، ومد رجليه، ثم استوى جالساً». ولعله أتي من قبل حفظه رحمه الله.

أحوال الرجال ص (208)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 165)، والجرح والتعديل (4/ 267)، والكامل (3/ 326)، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص (101)، وتاريخ بغداد (9/ 140)، والمجروحين (1/ 344)، وسير أعلام النبلاء (9/ 321)، وميزان الاعتدال (2/ 185)، والمغني في الضعفاء (1/ 273)، ولسان الميزان (3/ 63).

عبد الله بن أبي بكر المقدمي:

ذكره بن حبان في الثقات، وقال: «كان يخطىء»، وقال أبو عبد الله البوشنجي: «فيه ضعف، ولين». وقال ابن عدي: «ضعيف... كان أبو يعلى لا يحدثنا عنه بحديث إلا قال فيه: وكان ضعيفاً»، وقال أبو زرعة: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «فيه نظر». وقال موسى ابن هارون: «ترك الناس حديثه».

قال البرذعي عن أبي زرعة: «وشهدته ذكر عبدالله ابن أبي بكر المقدمي، فأومى بيده إلى فيه – أي: الكذب – كنت أمر به، فلم أكتب عنه شيئاً قط».

إشارة أبي زرعة فسرها البرذعي بصيغة الجزم، وأن المقصود بها الكذب. وقد فسر أبو زرعة نفسه هذه الإشارة بالكذب، كما في ترجمة محمد بن حميد الآتية.

أجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي (2/ 467)، والجرح والتعديل (5/ 18)، والثقات (8/ 357)، والكامل (4/ 259)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 117)، والمغني في الضعفاء ص (333)، ولسان الميزان (3/ 263).

عمرو بن برق (عمرو بن عبدالله بن الأسوا):

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: «صدوق فيه لين»، وقال ابن معين: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها»، وقال الأزدي: «متروك الحديث».

قال المروذي: «سألت أبا عبد الله، عن عمرو بن عبد الله الذي روى عن عكرمة، فقال: هذا يقال له: عمرو برق، كان عكرمة نزل على أبيه، وكان سمع منه كتاباً، وكان أهل اليمن لا يرضونه، وأشار أبو عبدالله بيده - أي كان يشرب - وتبسم. وكان معمر يحدث عنه، يقول: عن رجل، لا يسميه إلا لابن المبارك، فإنه سماه قال: برق».

وقال عبد الملك بن عبد الحميد: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن برق له أشياء مناكير. ومعمر قد روى عنه، وكان عنده لا بأس به. وكانت له علة: ثم أشار أبو عبد الله بيده إلى فيه، أي: يشرب».

إشارة أحمد إلى فيه للدلالة على الشرب، كما وضحها الناقل. وقد نقل عن غير واحد أنه كان يشرب. وهذا جرح في العدالة، وهي العلة التي ذكرها الإمام أحمد حين قال: «وكانت له علة».

علل أحمد - رواية المروذي- ص (51)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 259)، والكامل (5/ 144)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 229)، وتهذيب الكمال (22/ 96)، وميزان الاعتدال (3/ 295)، وتهذيب التهذيب (8/ 54)، وتقريب التهذيب ص (423)، وبحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم ص (118).

محمد بن حميد الرازي[7]:

قال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة: «سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد، فأومى بإصبعه إلى فمه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه: نعم. فقلت له:كان قد شاخ، لعله كان يعمل عليه، ويدلس عليه؟ فقال: لا يا بني، كان يتعمد».

هذه الإشارة فسرها أبوزرعة نفسه، وأن المقصود بها الكذب. وبمثل حكمه على ابن حميد حكم جمع من الأئمة.

النضر بن سلمة، شاذان المروزي:

قال ابن معين: «لا بأس به»، وقال ابن عدي: «سمعت أبا عروبة يثني على شاذان هذا خيراً، وقال كان حافظاً لحديث المدينة»، وقال النسائي: «ضعيف»، وكذا قال الدارقطني. وقال - مرة -: «متروك». وقال أبو حاتم: «كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق»، وقال: «سمعته يقول: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يذكر شاذان بذكر سوء». وقال ابن حبان: «كان ممن يسرق الحديث، لا يحل الرواية عنه إلا للاعتبار». وقال ابن معين - مرة -: «كذاب»، ورماه بالوضع: ابن خراش، وابن عبدالكريم الوزان، والعقيلي.

قال عبدان: «سألنا عباسا العنبري عن النضر بن سلمة؟ فأشار إلى فمه». قال ابن عدى أراد أنه يكذب.

(7) تقدمت ترجمته.

إشارة العنبري واضحة بأن المقصود منها الكذب، كما قال ابن عدي. وهذا يتوافق مع أقول جمع من الأئمة في النضر، وأنه يكذب، ويضع الحديث.

سؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 403)، والجرح والتعديل (8/ 480)، والكامل (7/ 29)، والمجروحين (3/ 51)، والعلل، للداقطني (12/ 332)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 117)، و(3/ 161)، وميزان الاعتدال (4/ 256)، والمغني في الضعفاء (2/ 697)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص (267)، ولسان الميزان (6/ 160).

***

المبحث الثامن: الإشارة إلى اللسان.

أحمد بن عيسى بن حسان المصري:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان متقناً». وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال البرذعي: «أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عن أحمد بن عيسى في الصحيح». وقال أبو حاتم: «تكلم الناس فيه». وقال: «قيل لي بمصر: إنه قدمها، واشترى كتب ابن وهب، وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد، فسألت: هل يحدث عن المفضل؟ قالوا: نعم، فأنكرت ذلك؛ وذلك أن الرواية عن ابن وهب، والمفضل لا يستويان». وقال أبو داود: «كان ابن معين يحلف أنه كذاب». وقال الذهبي: «ثقة حجة، ولا يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه: كذاب». وقال الخطيب: «ما رأيت لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه»، وقال ابن حجر: «إنما أنكروا عليه ادعاء السماع. ولم يتهم بالوضع، وليس في حديثه شيء من المناكير. والله أعلم».

قال البرذعي: «قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى. وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه، كأنه يقول: الكذب».

هذه الإشارة من أبي زرعة فسرها تلميذه البرذعي بأنه قصد الكذب، وهي إشارة واضحة لما ذكره، وإن كان البرذعي لم يجزم بتفسيره لها. ويؤيد هذا التفسير أن ابن معين وصفه بالكذب كذلك.

سؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 676)، ومشيخة النسائي ص (81)، والجرح والتعديل (2/ 64)، والثقات (8/ 15)، وتاريخ بغداد (4/ 272)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني ص (4)، والتعديل والتجريح (1/ 311)، الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 82)، وتهذيب الكمال (1/ 417)، وسير أعلام النبلاء (12/ 70)، وميزان الاعتدال (1/ 125)، والكاشف (1/ 200)، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب رد حديثهم ص (53)، وتهذيب التهذيب (1/ 56)، وتقريب التهذيب ص (83)، وتوضيح المشتبه (8/ 181)، ومغاني الأخيار (1/ 24).

رباح بن عبيد الله بن عمر العمري:

قال أحمد، وأبو زرعة، والدارقطني: «منكر الحديث». وقال ابن حبان: «كان قليل الحديث منكر الرواية على قلتها، لا يجوز الاحتجاج بخبره عندي إلا بما وافق الثقات». وقال الذهبي: «لينوه».

قال البرذعي – عن أبي زرعة –: «قلت: رباح بن عبد الله؟ فقال: كان أحمد بن حنبل يقول: وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه. أي: أنه كذاب، ثم قال لي أبو زرعة: منكر الحديث، يحدث عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة: بئس الشعب جياد. لا أصل له عندي».

أبو زرعة رحمه الله حوّل تصريح أحمد بكذب رباح إلى إشارة، وفسر البرذعي تلك الإشارة بشكل جازم بـ الكذب. وحصل مثل هذا تماماً في الترجمة التالية.

سؤالات أبي داود، لأحمد بن حنبل ص (241)، والتاريخ الكبير (3/ 316)، والتاريخ الأوسط (2/ 136)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 61)، والجرح والتعديل (3/ 490)، والكامل (3/ 172)، والمجروحين (1/ 301)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (1/ 278)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني ص (10)، وميزان الاعتدال (2/ 37)، والمغني في الضعفاء ص (345)، ولسان الميزان (2/ 442).

سلمة بن الفضل الأبرش:

قال الحسين بن الحسن الرازي عن ابن معين: «ثقة، كتبنا عنه». وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً، وهو صاحب مغازي ابن إسحاق، روى عنه المبتدأ والمغازي، وكان يقال: إنه من أخشع الناس في صلاته». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويخالف». وقال الدوري عن ابن معين: «كتبنا عنه وليس به بأس، وكان يتشيع». وقال علي الهسنجاني عن ابن معين: «سمعت جريراً يقول: ليس من لدن بغداد إلى أن يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة». وقال أبو حاتم: «صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوى، لا يمكن أن أطلق لساني بأكثر من هذا، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وضعفه: اسحاق، والنسائي – مرة–. وقال البخاري: «عنده مناكير. وهّنه علي». وقال ابن المديني: «ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة»، وقال ابن عدي: «عنده غرائب وأفراد، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار. وأحاديثه متقاربة محتملة».

قال البرذعي عن أبي زرعة: «كان أهل الري لا يرغبون فيه لمعان فيه من سوء رأيه وظلم فيه، وأما إبراهيم بن موسى فسمعته غير مرة، وأشار أبو زرعة إلى لسانه، يريد الكذب».

أبو زرعة رحمه الله حوّل تصريح ابرهيم بن موسى بكذب سلمة إلى إشارة، وفسر البرذعي تلك الإشارة بالكذب.

سؤالات البرذعي، لأبي زرعة (2/ 362)،

وسؤالات ابن الجنيد، لابن معين ص (393)، و(445)، والتاريخ الكبير (4/ 84)، والتاريخ الأوسط (2/ 244)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (184)، والضعفاء، للعقيلي (2/ 150)، والجرح والتعديل (4/ 168)، والثقات (8/ 287)، والكامل (3/ 340)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 11)، وتهذيب الكمال (11/ 305)، وسير أعلام النبلاء (9/ 49)، وميزان الاعتدال (2/ 192)، والكاشف (1/ 454)، والمغني في الضعفاء (1/ 275)، وتهذيب التهذيب (4/ 135)، ومغاني الأخيار (1/ 453).

***

المبحث التاسع: القبض على اللسان.

عثمان بن مقسم البري:

قال نعيم بن حماد: «سمعت ابن مهدى يقول: عثمان البري ثقة ثقة، فجادلته فيه فأبى»، وقال الفلاس: «صدوق، ولكن أكثر الغلط والوهم. وكان صاحب بدعة»، وقال ابن مهدي: «حديث عثمان البري عن الحجازيين مقارب»، وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال ابن المديني: «كان ضعيفاً ليس بشيء»، وقال العجلي: «ضعيف الحديث»، وقال صالح بن أحمد: «قال أبى: عثمان البري، حديثه منكر. وكان رأيه رأى سوء»، وقال ابن عدي: «عامة حديثه مما لا يتابع عليه إسناداً أو متناً، وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قوم إلى الصدق، وضعفوه للغلط الكثير الذي كان يغلط إلا أنه في الجملة ضعيف، ومع ضعفه يكتب حديثه»، وتركه يحيى القطان، وابن المبارك. وقال أبو حاتم - مرة -: «متروك الحديث»، وقال النسائي، والدارقطني، والذهبي: «متروك»، وقال ابن سعد: «ليس بشيء. وقد ترك حديثه»، وقال الساجي: «تركه أهل الحديث؛ لرأيه وغلوه في الاعتزال. وأما صدقه في الرواية فقد اختلفوا فيه...»، وقال الدارقطني: «لا شيء»، وقال ابن معين: «ليس بشيء؛ هو من المعروفين بالكذب، ووضع الحديث»، وقال الجوزجاني، وأبو حاتم، والسعدي: «كذاب»، وكذبه الثوري. وقال عفان: «يرى القدر، وكان يجد في كتابه الصواب فيخالفه».

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة، وذكر عثمان البرى، فأومى إلى لسانه، وقبض عليه، فقلت: يقول أبى: كذاب. قال: هو مثل أبي جزي».

إيماء أبي زرعة إلى لسانه وقبضه عليه يشير به إلى الكذب، وفهم هذا ابن أبي حاتم، فنقل تكذيب والده له كذلك على سبيل الموافقة، لكن أبا زرعة لم يصرح، واكتفى بتأكيد ما فهمه ابن أبي حاتم عن طريق قرنه بأبي جزي، وأبو جزي معروف بوضع الحديث، كما قال ابن معين، بل هو نفسه اعترف في مرضه أنه وضع أحاديث.

الطبقات الكبرى (7/ 285)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (4/ 122)، وأحوال الرجال ص (100)، وسؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني ص (73)، والتاريخ الكبير (6/ 252)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي ص (215)، والضعفاء، للعقيلي (3/ 217)، والجرح والتعديل (6/ 167)، والمجروحين (2/ 101)، والكامل (5/ 159)، وسؤالات الحاكم، للدارقطني ص (169)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (2/ 172)، وسير أعلام النبلاء (7/ 325)، وميزان الاعتدال (3/ 56)، والمغني في الضعفاء (2/ 430)، ولسان الميزان (4/ 155).

***

الخاتمة

الحمد لله على تيسيره وتسهيله إنهاء البحث، وأستمد منه العون لأعدد - باختصار - أهم النتائج من مجمل البحث:

1 - استعمل الإشارة للدلالة على الجرح والتعديل جمع من كبار أئمة الفن، مثل: يحيى القطان، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وأبي حاتم. وهذا يدل على أن هذا النوع من التعبير عن الجرح والتعديل معروف مستعمل عندهم.

2 - حسب ما وقفت عليه يمكن تصنيف الإشارات لما يلي:

أ - إشارة يفسر المراد بها صاحبها فيشير، ويتكلم في وقت واحد.

ب - إشارة يشرحها الناقل لها بصفة الجزم.

ج - إشارة يشرحها الناقل، ولكن بعبارة تفيد عدم جزم الشارح لها بمعناها.

د - إشارة تأتي مجردة من الشرح.

3 - استعملت الإشارات للدلالة على جميع أحوال الرواة بمختلف مراتبهم، حيث جاءت دلالات الإشارات على مراتب الجرح والتعديل: فمن الإشارت ما دل على التوثيق، ومنها ما دل على التحسين، وكذا التضعيف الخفيف، والتضعيف، والتضعيف الشديد، والترك، والتكذيب.

4 - الإشارات المتطابقة - مثل تحريك اليد، أو الرأس - متسقة في مدلوها في الجملة، وقد يكون هناك تفاوت في المدلول حيناً، ويظهر أن سبب التفاوت هو في صفة الإشارة، وطريقة أدائها، وهذه لم تنقل لنا بشكل تفصيلي في الغالب.

5 - بعض الإشارات أصبحت دلالتها معروفة قاربت أن تكون مصطلحاً مستقر الدلالة عند بعض الأئمة، مثل «الإشارة إلى اللسان» للدلالة على الكذب، ومثل تحريك اليد عند بعض الأئمة، يقول علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد، وذكر عمر بن الوليد الشني، فقال بيده يحركها، كأنه لا يقويه. قال علي:

فاسترجعت أنا فقال: مالك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي...».

6 – جاءت أغلب الإشارات مبهمة من حيث صفتها وطريقة حصولها، وهما عاملان مؤثران في الحكم، ولذا فإن تفسير الحاضر المشاهد لها أدق في الحكم. على أنه في أحوال عديدة لا يجزم الناقل بالحكم، فيقول – مثلاً – «كأنه يضعفه».

7 – جاءت بعض الإشارت متطابقة الدلالة مثل: «الإشارة للفم أو اللسان» للدلالة على الكذب، ومثل «نفض اليد» للدلالة على التضعيف الشديد.

8 – قد تجتمع أكثر من إشارة في الحكم على راو واحد، مثل أن يحرك الإمام رأسه، وينفض يده، وهذا يدل على مزيد شدة في الحكم، وتأكيد له.

9 – داوم بعض الأئمة على ربط بعض الإشارات ببعض الراوة، وهذا يدل على تفرد تلك الإشارة بمدلول مراد عند الأئمة يقصدون التعبير به عن حال الراوي ومكانته، يقول ابن المديني: «كنت إذا ذكرت غندراً ليحيى ابن سعيد عوج فمه». وقال أحمد: «كان يحيى بن سعيد... وإذا ذكر عنده أبو بكر بن عياش، كلح وجهه».

10 – إذا اجتمعت الإشارة مع النطق من إمام فهي ليست مجرد حركة عفوية تصدر تبعاً للمنطوق، وإنما تضيف مزيد تأكيد للحكم.

11 – أكثر الأئمة استخداماً للإشارة هو أبو زرعة حيث استعملها ثماني عشرة مرة، تلاه الإمام أحمد استعملها تسع مرات، ثم يحيى القطان ثمان مرات، ثم أبو حاتم خمس مرات، ثم من بعدهم أقل منهم.

12 – أبو زرعة هو أكثر الأئمة استعمالاً للإشارة، وقد حاولت أن أبحث: هل لهذا سبب منطقي أم أن الأمر لا يعدو أن يكون طريقة للتعبير عن الجرح وحسب؟ وقد وصلت إلى نتيجة أراها لافتة، وهي أن أبا زرعة لجأ للإشارة – وخاصة للدلالة على الكذب – تحرجاً من التصريح، خاصة التصريح بالكذب. والذي أوصلني لهذه النتيجة دلائل عديدة منها:

أ – كل الإشارات الـ (ست) إلى اللسان والفم للدلالة على الكذب كانت له، عدا إشارة واحدة لغيره.

ب – كان يتحاشى نقل وصف غيره لأحد الرواة بالكذب، بل يحول تصريح غيره بالكذب إلى إشارة؛ لئلا يصرح به، وهذا جاء أكثر من مرة. قال البرذعي – عن أبي زرعة –: «قلت: رباح بن عبد الله؟ فقال: كان أحمد ابن حنبل يقول: وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه. أي: أنه كذاب...».

ج – وقعت محاورة بين ابن أبي حاتم وأبي زرعة توضح هذا بجلاء – وهي التي لفتت انتباهي لهذا الأمر – قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة، وذكر عثمان البري، فأومى إلى لسانه، وقبض عليه، فقلت: يقول أبى: كذاب. قال: هو مثل أبى جزي». فهنا عثمان البري

كذاب. وأبو زرعة يقبض على لسانه للدلالة على كذبه، فحاول ابن أبي حاتم أن يصرح أبو زرعة برأيه، فذكر أن والده يكذبه، لكن أبا زرعة أكد كذبه لكن بدون تصريح، فقارنه بأبي جزي، وأبو جزي كذاب قد اعترف بنفسه بوضع الحديث.

د – استعرضت كتاب الجرح والتعديل كاملاً، فرأيت أن أبازرعة قال: «كذاب» مرات قليلة جداً مقارنة بابن معين، وأبي حاتم، وأحمد الذين أكثروا منها. مما يؤكد تجافيه عن التصريح بهذا الوصف.

ولعل هذه النتيجة تكون مقدمة لدراسة أعمق حول شخصية أبي زرعة النقدية.

أما ما يتعلق ببقية الأئمة فلم أصل لنتيجة يمكن أن أجزم بها، تبين سبب عدولهم الى الإشارة.

13 – أكثر الإشارات استخداماً هي تحريك الرأس، تلاها تحريك اليد.

14 – كل الإشارات التي وقفت عليها جاءت للتعبير عن الجرح، ولم أجد إلا إشارتين للتعديل.

15 – الجرح بالإشارة قد يكون متوجهاً للعدالة، وقد يكون متوجهاً للضبط، وهو الأكثر.

16 – لم أقف على راوٍ جاءت فيه إشارة من أحد الأئمة إلا ووجدت فيه أقوالاً أخرى منطوقة، فلم ينحصر الحكم على راوٍ من الرواة على فهم الإشارة فيه، وقد تركزت أهمية الإشارات في معرفة رأي الإمام في الراوي.

قائمة المصادر المراجع

أحوال الرجال. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب. د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث. القزويني، الخليل بن عبد الله. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.

إسعاف المبطأ برجال الموطأ. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. د.ط، مصر: المكتبة التجارية، 1389هـ.

أسماء المدلسين. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. ط1، بيروت: دار الجيل، د.ت.

الاغتباط بمن رمي بالاختلاط. سبط ابن العجمي، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل. ط2، دلهي: الدار العلمية، 1406هـ.

إنباه الرواة على أنباء النحاة. القفطي. محمد أبو الفضل. ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب العلمية، 1406هـ.

الأنساب. السمعاني، عبدالكريم بن محمد. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ.

بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم. ابن عبدالهادي، يوسف ابن المبرد. ط1، الرياض: دار الراية، 1409هـ.

بغية الوعاة. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. د.ط، لبنان – صيدا: المكتبة العصرية، د.ت.

تاج العروس. الزبيدي، محمد مرتضى. د.ط، بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت.

تاريخ ابن معين – رواية الدارمي. أبو زكريا، يحيى بن معين. د.ط، دمشق: دار المأمون للتراث، 1400هـ.

تاريخ ابن معين – رواية الدوري. أبو زكريا، يحيى بن معين. ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث، د.ت.

تاريخ أبي سعيد الطبراني عن ابن معين. أبو زكريا، يحيى بن معين. ط1. الرياض: المطابع العالمية، 1410هـ.

تاريخ أسماء الثقات. ابن شاهين، أبو حفص بن عمر. ط1. الكويت: الدار السلفية، 1404هـ.

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. ابن شاهين، أبو حفص بن عمر، ط1، د.م: د.ن، 1409هـ.

تاريخ الإسلام. الذهبي، محمد بن أحمد. ط1، لبنان – بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

التاريخ الأوسط. البخاري، محمد بن إسماعيل. ط1، الرياض: دار الرشد، 1426هـ.

التاريخ الكبير. البخاري، محمد بن اسماعيل. د.ط، مكة المكرمة: دار الباز، د.ت.

تاريخ بغداد. الخطيب، أحمد بن علي. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

تاريخ دمشق. ابن عساكر، أبو القاسم. ط1، بيروت: دار الفكر، 1415هـ.

التبيين لأسماء المدلسين. سبط ابن العجمي، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

تدريب الراوي. السيوطي، عبدالرحمن بن بكر. ط2. لبنان: دار الكتب العلمية، 1399هـ.

تذكرة الحفاظ. الذهبي، أحمد بن محمد. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية العلمية، 1419هـ.

تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين. النسائي، أحمد بن شعيب. ط1، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1423هـ.

تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم. الحاكم، محمد بن عبدالله. ط1. لبنان: درا الجنان، ومؤسسة الكتب العلمية، 1407هـ.

تسمية من روي عنه من أولاد العشرة. ابن المديني، علي بن عبدالله. د.ط، الكويت: دار القلم، 1402هـ.

تعجيل المنفعة. ابن حجر ، أحمد بن علي. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

التعديل والتجريح. الباجي، سليمان بن خلف. ط1. الرياض: دار اللواء، 1406هـ.

تعريف أهل التقديس. ابن حجر، أحمد بن علي. ط2. لبنان: دار الكتب العلمية، 1407هـ.

تعليقة على العلل لابن أبي حاتم. ابن عبدالهادي، محمد بن أحمد. د.ط، الرياض: أضواء السلف، 1433هـ.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي. د.ط، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ.

تقييد المهمل وتمييز المشكل. الجياني، الحسين بن محمد. د.ط، المغرب: الناشر وزارة الأوقاف، 1418هـ.

التقييد والإيضاح. العراقي، عبدالرحيم بن الحسين. د.ط، المدينة النبوية: المكتبة السلفية، د.ت.

تهذيب الأسماء واللغات. النووي، محيي الدين بن شرف. د.ط، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي. ط1، بيروت: دار الفكر، 1404هـ.

تهذيب الكمال. المزي، يوسف بن عبدالرحمن. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ.

تهذيب الصحاح. الزنجاني، محمود بن أحمد. د.ط، مصر: دار المعارف، د.ت.

تهذيب اللغة. الأزهري، محمد بن أحمد. د.ط، مصر: الدار المصرية للتأليف والنشر، د.ت.

توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. القيسي، شمس الدين محمد بن عبد الله. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ.

الثقات. ابن حبان، محمد بن حبان. ط1، بيروت: دار الفكر، 1395هـ.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم. ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271هـ.

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. صفي الدين، أحمد بن عبد الله الخزرجي. د.ط، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت: دار البشائر، 1416هـ.

ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه. البغدادي، عمر بن أحمد. د.ط، الرياض: أضواء السلف، د.ت.

ذكر من تكلم فيه وهو موثق. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. د.ط، الزرقاء: مكتبة المنار، 1406هـ.

ذيل طبقات الحفاظ للذهبي. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذري. ابن أبي الليل، ماجد ابن محمد. ط1، مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، 1410هـ.

رجال صحيح البخاري. الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين. ط1، بيروت: دار المعرفة، 1407هـ.

رجال صحيح مسلم. ابن منجويه، أحمد بن علي. ط1، بيروت: دار المعرفة، 1407هـ.

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب رد حديثهم. الذهبي، محمد بن أحمد. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1412هـ.

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني. المديني، علي بن عبد الله بن جعفر. د.ط، الرياض، مكتبة المعارف، 1404هـ.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين. ابن معين، أبو زكريا يحيى. ط1، المدينة النبوية: مكتبة الدار، 1408هـ.

سؤالات أبي داود لأحمد. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد. ط1، المدينة النبوية: مكتبة العلوم والحكم، 1418هـ.

سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود. السجستاني، أبو داود سليمان ابن الأشعث. المدينة النبوية: الجامعة الإسلامية، 1399هـ.

سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي. أبو زرعة الرازي، عبيد الله ابن عبد الكريم. ط1، المدينة النبوية: الجامعة الإسلامية، 1402هـ.

سؤالات البرقاني للدارقطني. البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد. ط1، باكستان: كتب خانه جميلي، 1404هـ.

سؤالات الحاكم للدارقطني. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ – 1984م.

سؤالات السهمي للدارقطني. السهمي، حمزة بن يوسف. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ – 1984م.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد. ط9، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. د.ط، دمشق: دار بن كثير، 1406هـ.

شرح علل الترمذي. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1407هـ.

الصحاح. الجوهري، إسماعيل بن حماد. ط4. بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ.

صفة الصفوة. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد. ط2، بيروت: دار المعرفة، 1399هـ.

الضعفاء. العقيلي، محمد بن عمرو. ط1، بيروت: دار الكتب

العلمية، 1404هـ.

الضعفاء. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله. ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1405هـ — 1984م.

الضعفاء الصغير. البخاري، محمد بن إسماعيل. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

الضعفاء والمتروكين. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

الضعفاء والمتروكين. الدارقطني، علي بن عمر. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ.

الضعفاء والمتروكين. النسائي، أحمد بن شعيب. ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1405هـ.

طبقات الحفاظ. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. ط1، مصر: مكتبة وهبة، 1393هـ.

طبقات الحنابلة. ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

الطبقات الكبرى. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري. د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت.

علل الحديث. الرازي ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن. د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1405هـ.

العلل الصغير. الترمذي، محمد بن عيسى. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عُمَر بن أحمد. ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ.

العلل ومعرفة الرجال. ابن حنبل، أحمد بن محمد. ط1، بيروت: المكتب الإسلامي ، الرياض: دار الخاني، 1408هـ.

العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره. ط1، الهند: الدار السلفية، 1408هـ.

غنية الملتمس إيضاح الملتبس. الخطيب، أحمد بن علي. د.ط، الرياض: مكتبة الرشد، 1422هـ.

القاموس المحيط. الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. د.ط، بيروت: دار الجيل، د.ت.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. الذهبي، محمد بن أحمد. ط1، جدة: دار القبلة للثقافة، د.ت.

الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1409هـ.

الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث. الحلبي، برهان الدين. ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، د.ت.

الكفاية في علم الرواية. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. د.ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.

الكواكب النيرات. ابن الكيال، أبو البركات محمد بن أحمد. ط1، بيروت: دار المأمون، 1981م.

لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم. ط1. بيروت: دار صادر، د.ت.

لسان الميزان. ابن حجر، أحمد بن علي. ط3، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1406هـ.

مجمع الزوائد. الهيثمي، علي بن أبي بكر. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1412هـ.

المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيده، علي بن إسماعيل. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ.

مختار الصحاح. الرازي، محمد بن أبي بكر. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

مختصر الكامل في ضعفاء الرجال. المقريزي، أحمد بن علي. د.ط، القاهرة: مكتبة السنة، 1415هـ.

المخصص. ابن سيده، علي بن إسماعيل. ط1. بيروت: دار إحياء

التراث العربي، 1417هـ.

المدلسين. أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم. ط1، المنصورة: دار الوفاء، 1415هـ.

مشاهير علماء الأمصار. أبو حاتم، محمد بن حبان بن احمد. ط1، المنصورة: دار الوفاء، 1411هـ.

المعارف. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم . ط2، مصر: دار المعارف، د.ت.

معجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1399هـ.

معرفة الثقات. العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح. ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ.

المعين في طبقات المحدثين. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. ط1، عمان – الأردن: دار الفرقان، 1404هـ.

مغاني الأخيار فى شرح أسامى رجال معانى الآثار. العيني، محمود ابن أحمد. د.ط، القاهرة: دار الكب العلمية، د.ت.

المغني في الضعفاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: نور الدين عتر. د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. برهان الدين، إبراهيم ابن محمد بن عبد الله. د.ط، الرياض: مكتبة الرشد، 1410هـ.

من له رواية في مسند أحمد. شمس الدين الحسينى، محمد بن على. د.ط، كراتشي – باكستان: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، د.ت.

المؤتلف والمختلف. الدارقطني، علي بن عمر. د.ط، د.م: دار الغرب الإسلام، د.ت.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: على البجاوي وابنته، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

نزهة الألباب في الألقاب. ابن حجر، أحمد بن علي. د.ط، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ابن خلكان، أحمد بن محمد. د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت.

* * *